جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر متغير المجتمع المدني في تطوير فعالية التنمية السياسية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

- العربي ربيعة
- بوزيدي زينب

إشراف الأستاذ:

- د. ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة :

- الأستاذ:عتيق الشيخ .....رئيسا
- الدكتور : ولد الصديق ميلود .....مشرفا ومقررا
- الأستاذ: بن دادة لخضر ..... مناقشا

الموسم الجامعي :1436-1437هـ

2015 -2016م

الشكر و العرفان

الحمد لله الذي أعانني, ويسر دربي ووفقني في إتمام مذكرتي.

كلمة تقدير وعرفان أخصها لأستاذي المشرف "ولد الصديق ميلود" على الدعم و التوجيه و الاهتمام الذي قدمه لإتمام هذا العمل,فله كل الشكر و التقدير .

شكر موصول لكافة أعضاء لجنة المناقشة ،على كل لحظة تعب بذلت لإثراء هذا البحث العلمي.

شكرا للجميع.

إهداء

لك ربي أسجد سجود الشكر و الحمد يليق بجلال وجهك وعظمة سلطانك

داعية إياك أن تنفع بهذا العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية

في مماتي

إلى من قال الله تعالى فيهما :"ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

إليك يا فيض العطف و المودة ,ومصدر العطاء ، فأنت أحق بصحبتي "أمـــــــــــــــــــي العزيزة"

إلى رمز النبل و الأخلاق ,منبع الكرم و الجود، إلى الذي رافقني بإرشاداته و توجيهاته النيرة

طوال مشواري الدراسي إليك أبي العزيز "عبد الحفيظ"

إلى رمز المحبة و الوصال إخوتي "عبد الناصر" ،"نور الدين "،"محمد"،واليكم أخواتي "بشرى " "نورية"،

"فتيحة إيناس "،" خديجة"

إلى رمز البراءة و الصفاء "الحسن والحسين "

إلى جدتي أطال في عمرها و إلى خالتي ،والى روح جدي الغالي رحمه الله،إلى عمي

وعماتي

إلى رفيقة دربي "إيمان" والى زميلتي "زينب" والى كل الزميلات و الزملاء

في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

اخص إهدائي إلى خطيبي "عبد الباسط"

إلى كل من يحملهم قلبي ونسيهم قلمي

اهدي هذا العمل المتواضع.

العربـــــي ربـــــيعـــــة

خـــــطـــــة البـــــحـــــث

عنوان المذكرة:اثر متغير المجتمع المدني في تطوير فعالية التنمية السياسية في الجزائر

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني .

المطلب الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني .

المطلب الثاني : تعريف المجتمع المدني .

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني ووظائفه.

المبحث الثاني:ماهية التنمية السياسية.

المطلب الأول : مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني : علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات.

المطلب الثالث : تعريف التنمية السياسية.

المطلب الرابع : مداخل ونظريات التنمية السياسية.

الفصل الثاني : تشكل المجتمع المدني في الجزائر.

المبحث الأول : نشأة المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في فترة الأحادية.

المطلب الثالث : المجتمع المدني في فترة التعددية.

المبحث الثاني : هيكلة المجتمع المدني تنظيماته في الجزائر.

المطلب الأول:الأحزاب السياسية

المطلب الثاني :التنظيمات النقابية

المطلب الثالث :جمعيات المجتمع المدني

المطلب الرابع:الإعلام

<u>الفصل الثالث</u> :دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية السياسية.

المبحث الأول : طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية.

المطلب الأول: المجتمع المدني والتنشئة السياسية.

المطلب الثاني : المجتمع المدني و المشاركة السياسية.

المطلب الثالث : المجتمع المدني الديمقراطية.

المطلب الرابع : المجتمع المدني الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني : عوائق المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية واليات تفعيله في الجزائر.

المطلب الأول : عوائق المجتمع المدني.

المطلب الثاني :آليات تفعيل المجتمع المدني.

المطلب الثالث :تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.

خاتمة

قائمة المراجع.

مقدمـــــــة

مقدمة :

لقد عرف مفهوم المجتمع المدني رواجا واسعا على المستوى السياسي و الاجتماعي و الأكاديمي خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي، أعيد إحياؤه من جديد في العالمين الغربي و العربي بعد أن تم إهماله لفترة طويلة ، ومن دون شك كان للتغييرات التي حدثت على الساحة الدولية تأثير كبيرا على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش و الاهتمام به. فقد أصبحت الإشارة إلى هذا الموضوع أي المجتمع المدني لازمة و ضرورية في كل مناسبة ، و التحولات السياسية .وذلك نتيجة تلك الأفكار التي طفت إلى السطح في الفترة الأخيرة و المتعلقة بتطور الدولة و العلاقات الناشئة بين المجتمـــع المـــدني و المجتمع السياسي.

تطور اهتمام بالمجتمع المدني الى درجة أن ينظر اليه على أنه شريك ثالث الى جانب القطاع الحكومي و القطاع الخاص .

و تعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني، وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات و المنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، سارعت الجزائر لتبن ـــي إصلاحات سيـــــاسية و اقتصادية و اجتماعية ، لإعطاء الفرصة للمجتمع المدني للمشاركة في العملية السياسية .

و في هذه الدراسة تم تناول موضوع ***أثر متغير المجتمع المدني في تطوير فعالية التنمية السياسية في الجزائر.***

انطلاقا من هذه الدراسة ستقدم تحليلا تقيميا لمسيرة المجتمع المدني في الجزائر، بعد وضعه في الإطار النظري المفاهيمي و محاولة استجلاء تأثيراته و أدواره، ودوره في التنمية السياسية كمفهوم له مقارباته التي سيتحدد في إطارها تصور النموذج الأساسي لمجتمع مدني جزائري متطور و فاعل .

أهمية الدراسة :

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر، وما يكتسبه هذا المفهوم من أدوار يؤديها خاصة في المجال السياسي و التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، و ما رافقها من تغيرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية و آلياتها ، بعد اقرار التعددية السياسية ، دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائر بوصفه دافع أساسي في تحقيق الديمقراطية ببعديها السياسي و الاجتماعي ، و التنمية بمعناها الشامل.

ودراسة المجتمع المدني في الجزائر و مستوى تطوره يدفعنا الى مناقشة دوره في انعكاساته على الساحة السياسية ،و امكانياته للتأثير و التفاعل، وأيضا مدى اسهامات منظماته التي تقوم بوظائف سياسية عديدة ، في تحقيق التنمية السياسية.

وتحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (المجتمع المدني و التنمية السياسية) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة، التي يفترض أن يتميز بها المجتمع المدني كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية السياسية.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا الى تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر، و تقييم دوره في التنمية السياسية في اطار التطورات السياسية ،و في ظل التحول الديمقراطي، مع ابراز التطور الذي عرفته هياكل وتنظيمات المجتمع المدني الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع الذي دفعتنا اليه مجموعة من المبررات الموضوعية و الذاتية وهي كالأتي:

أ) ***مبررات ذاتية:***

ـــ هي الرغبة في التخصص وتقديم دراسة متواضعة و في هذا الصدد ترصد دور المجتمع المدني كأحد الفواعل في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

ـــ ورغبة الباحثتين في تناول موضوع المجتمع المدني ودوره في تطوير فعالية التنمية السياسية في الجزائر بوجه الخصوص.

ب)***مبررات موضوعية:***

تزايد الاهتمام الاكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسته المجتمع المدني ، والذي ركز في أغلبه على الكشف عن تشكيلات المجتمع المدني و مؤسساته ، وكذا تفاعله مع الدولة بشكل كبير

وكذلك مازلت هناك دراسات موضوعية عميقة بشأن ان كان من الممكن أن يتيح وجود تنظيماته من احياء وتفعيل ودور في عملية التنمية السياسية ، في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها الجزائر.

اشكالية الدراسة:

ان السؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الاجابة عنه على درجة عالية من الاهمية : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمبة السياسية في الجزائر ؟

بناءا على ذلك فان اشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

ــ مامدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ؟وماهي آليات تفعيل أدواره ووظائفه ,وماهي أهم معيقاته في أداء هذه الوظائف؟.

ــ ماهو السياق التاريخي لتكون المجتمع المدني الجزائري؟ وماهي المتغيرات التي أدت الى فقدان المجتمع المدني فاعلية و استقلاليته وفي أي مرحلة استطاع المجتمع المدني الجزائري أن يستقل عن املاءات السلطة ؟.

الفرضيات :

يعتبرا لمجتمع المدني بمؤسساته فاعل أساسي في إرساء قواعد العملية الديمقـــراطية السياسية و تحقيق أهداف التنمية السياسية .

ــ استقلالية مؤسسات المجتمع المدني يؤثر بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية .

ــ انفتاح الجزائر عن الديمقراطية ، ساهم في إعطاء المجتمع المدني الدفعة و الأمل من أجل لعب الدور كاملا ،في ما يخص التنمية الشاملة بشكل عام و التنمية السياسية بشكل خاص .

منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد في الدراسة المقدمة على مناهج وهي :

1)ــ ***المنهج التاريخي:*** يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية و العمليات الاجتماعية الحاضرة .فالباحث

لابد له أحيانا من الرجوع الى الماضي الممتد و دراسة الحوادث و الوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الانسانية و القوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر .[1]

هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الى الماضي ، والتطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات .

وتم الاعتماد على هذا المنهج في رصد المراحل التاريخية لمفهومي المجتمع المدني و التنمية السياسية و التطورات و التحولات التي لحقت بهما ، كما تم تتبع السياق التاريخي لتكون المجتمع المدني في الجزائر.

2)ــ المنهج المقارن: وقد تم الاستعانة بهذا المنهج في الدراسة لمقارنة وظائف منظمات المجتمع المدني عبر مراحلها المختلفة التي مرت بها في الجزائر ، و من ثم يمكن في الاخير تقييم مستوى تأثيرها في مؤشرات التنمية السياسية.

3)ــ المنهج التحليلي الوصفي: وظف هذا المنهج لوصف الظواهر وتحليل نتائجها الاقتصـــادية و السياسية وفق تسلسل زمني تاريخي ضمن إطار نظرة موضوعية تقوم على التركيز على الإطار العام النظري و المنهجي للمجتمع المدني ومشكلاته في إطار نظرة تفاعله مع الإطار الاجتماعي ــ السياسي خاصة في فترة التعددية السياسية إلى حد اليوم التي أعطت دفعة جديدة لتنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من خلال المؤشرات (الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، الاستقرار السياسي ، التنشئة السياسية).

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات أثناء إعداد هذا البحث أبرزها :

ــ عدم سهولة تصور مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية وذلك لأسباب عديدة أهمها:ضعف و انعدام الاستقلالية ، عدم نظر السلطة للمجتمع المدني كشريك حقيقي ، درجة بدائية المجتمع المدني في الجزائر.

[1] عمار بوحوش ، ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي ،طرق اعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 4،2007، ص 103.

ــ رغم تداول المصطلح و اعتماده بشكل واسع، فلا تكاد تخلو جريدة أو نشرة اخبارية من هذا المصطلح، ولكن المجتمع المدني في الجزائر لم يحظ بالدراسة العلمية و الأكاديمية الكافية التي تمكن من فهم طبيعة و خصائصه و مختلف العوامل التي تؤثر فيه مقارنة بالدول الاخرى.

أدبيات الدراسة:

وردت في هذا الموضوع مجموعة من الأدبيات و الدراسات أهمها:

ــ كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية " الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية و الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتوسعه وبشكل مفصل في مفهوم المجتمع المدني .

كتاب ***"احمد شكر الصبيحي"***و المعنون "بمستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي " و الذي كان ثريا في محتواه . وكتاب **عزمي بشارة المعنون** " المجتمع المدني "دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية طرح خلالها للشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني خصوصا انفصال المجتمع المدني عن الدولة .

ودراسات أخرى مهمة سعت إلى رصد و تحليل واقع المجتمع المدني و بعض تكويناته و تنظيماته

أما في ما يتعلق بالتنمية السياسية نذكر منها:

كتاب ***عبد الحليم الزيات*** و المعنون " التنمية السياسية دراسة في عل ـــــم الاجتماع السيـــــــاسي " و أيضا كتاب ***نصر محمد عارف*** و المعنون " نظريات التنمية السياسية المعاصرة"، حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور إسلامي ، وأيضا اهتم بمقارنة في المفهوم في الواقع العربي.وهناك أيضا دراسات علمية و أكاديمية .

وهناك مؤلفات أخرى اعتمدنا عليها مثل ***:كتاب أحمد وهبان*** " التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية"و ***كتاب ثامر كامل الخزرجي*** "النظم السياسية الحديثة ".

وكذا كتاب نورالدين زمام "حول القوى السياسية و التنمية "و الذي اهتم بمناقشة وتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، ودراسة نماذج من السياسيات التنموية الممنهجة من طرف بعض الدول وتحقيق أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول ،في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية وتحقيق التنمية

كما اعتمدنا في دراستنا على بعض المقالات منها عبد الكريم حلاوة و صالح زياني و ناجي عبد النور وغيرهم .

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على الخطة تتكون من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة

ففي ***الفصل الأول*** و يمثل الإطار النظري للدراسة ، و ينقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول اهتم بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني مع إبراز أهم خصائصه ووظائفه ، أما المبحث الثاني، فقد تضمن التأصيل النظري لمفهوم التنمية السياسية مع دراسة أهم المداخل و النظريات للمفهوم.

الفصل الثاني: يشمل التطور التاريخي للمجتمع المدني الجزائري ومقسم هذا الفصل أيضا الى مبحثين، الأول يتحدث عن مراحل تطور المجتمع المدني الجزائري ، أما الثاني فنبرز فيه أهم مؤسسات و هياكل المجتمع المدني في الجزائر.

الفصل الثالث : تم فيه تناول دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية السياسية و يتضمن مبحثين الأول تناول فيه طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية ، أما المبحث الثاني حدد عوائق المجتمع المدني و آليات تفعيله في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعرف مصطلح المجتمع المدني منذ الثمانيات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم, وهو يستخدم للإشارة إلى فئات اجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية . ونظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح تسعى الدراسة في هذا الفصل الى محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني من خلال تتبع نشأته وتطوره التاريخي و اهم وخصائصه ووظائفه.

كما يندرج في هذا الفصل أيضا مبحث مخصص لدراسة مفهوم التنمية السياسية في سياق تطوره التاريخي وبروزه لمفهوم اهتم به الباحثون في مجال العلوم السياسية.

حيث ستتطرق إلى أهم المداخل والنظريات المتداولة بين جمهور الباحثين خاصة مع الأهمية التي تكتسبها قضية التنمية السياسية بالنسبة لمتطلبات العمل التنموي .

ان أهمية استحضار هذا الإطار النظري تبرز بشكل لافت كأساس أو قاعدة نظرية للانتقال الى الفصل الثاني والحديث عن المجتمع المدني في الجزائر الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية السياسية في الفصل الثالث.

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني

لم يكن مفهوم المجتمع المدني وليد الصدفة , ولم يتبلور دفعة واحدة , بل ان ظهور هذا المفهوم وتطوره كان بفصل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي عبر العصور , والتي كانت تعكس وفي واقع الأمر ومن مرحلة لأخرى تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون واحد, لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة وفي ضوء هذا وقبل التعرض لمفهوم المجتمع المدني ،ضرورة الإطلال على التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ،ثم بعدئذ نعرف المجتمع المدني ونذكر أهم خصائصه بالوظائف لهذا المفهوم.

المطلب الأول : نشأة وتطور المجتمع المدني :

مر المجتمع المدني بعملية نشود وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور.[1]نمو وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة ، وتنعكس على مداولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولاتها بناء صياغة مفهوميه للمجتمع المدني،فهناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم والتي تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني.[2]

وفي ضوء هذا تم تناول التصور الكلاسيكي لمفهوم المجتمع المدني ،تم مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث والمعاصر.

أولا: التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني

أهم نتيجة تمخضت في هذه المرحلة هي نظرية العقد الاجتماعي ،وهي نظرية أرسى مبادئها

الأولى مفكرون أهمهم" ***توماس هوبز،جون جاك روسو، جون لوك***" ،وظهر في هذه المرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر ،مفهوم المجتمع المدني نقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي ليعبر عن

---

[1] ليندة نصيب، "المجتمع المدني الواقع و التحديات "،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية،العدد 15, 2006,ص 167.

[2] هشام عبد الكريم ،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989ـــ1999،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2006،ص15 .

رغبة الملحة للتخلص من السيطرة المطلقة للدين والكنيسة والتخلي عن مصطلح النظام القديم والدعوة الى نظام جديد يقر بحرية الفرد[1].

أكد "جون جاك روسو"في كتابه " ***العقد الاجتماعي*** " على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنيسي القائم,نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم و توقيع عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني,الذي يراه حاضرا في صورة كفيل اجتماعي[2].

أعطى ***روسو*** الأولوية في عقده الاجتماعي للمصلحة العامة او العقلية الاجتماعية على حساب المصلحة الفردية,لان مصالح الأفراد تتبع من المجتمع الذي يحميها من الاعتـــداءات,بواسطة نسق من الحقـــــوق و الواجبات المتبادلة و المتشابكة,ولكن يبقى كل فرد رغم انطوائه في إطار المجتمع حدا لايطيع إلا نفسه.ووضع "روسو"نموذجا سياسيا و اجتماعيا للمجتمع المدني يربط بين الدولة و المجتمع في إطار عقد اجتماعي.[3]

و امتداد لفكرة إقامة مجتمع سياسي دعى فيها ***جون لوك*** وذلك باكتشافه قدرة الإنسان الكامنة في الدفاع عن نفسه و حريته عن ممتلكاته والقدرة على تدمير الآخرين,لذلك اقترح "لوك"بضرورة قيام مجتمع سياسي ذات سلطة تنفيذية و صلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى و إيجاد حلول للنزاعات التي ممكن أن تنشا[4] ، وهذا بإقامة حكومة تخضع لرأي الأغلبية و مقيدة بشروط التعاقد ، فالتعاقد الاجتماعي غاية لا تكون مع العبودية و الخضوع فهي نفي لتلك الغاية و إقصاء لها ، فالملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من إشكال الحكم المدني وعلى هذا يمكن عقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد لان المجتمع عنده مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدورية.[5]

---

[1] منى هرموش ، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ــباتنة ، 2010،ص22.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق،ص16.

[3] عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اجتماعية ،2010ــ2011،ص49.

[4] بلال أمين زين الدين ، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية و الغربية، دراسة مقارنة ،الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي،2004، ص65.

[5] منى هرموش، مرجع سابق، ص23.

رؤية جون لوك كانت رؤية مغايرة ,حينما أعلن عن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيط ـــرة الـحرية و المساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع ، لقد تميز بوضوحه ، فالتعاقد الاجتماعي عنده غاية معلومة لا تكون مع العبودية و الخضوع، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحـــافظة على الأرواح و الملكية الخاصة و الغاء النظام الملكي المطلق التي لاتتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق في الاساس من مبدأ الإرادة الحرة.

ثم جاء ***توماس هوبز*** الذي رفض في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع ،واستنتج أو استخلص إن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاسا لأصل مجتمعي دنيوي[1]

فهو يرى ان أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع الـلامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة أي ، من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول الى الغاية المنشودة . في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق *[2]

وقد حورب ***هوبز*** بسبب موقفه الرافض لاشتقاق السلطة المطلقة من الحق الالهي ، اذ ان الوجود الممكن الوحيد للمجتمع عند ***هوبز*** هو المجتمع المدني ، المجتمع السياسي المنظم في دولة .

بهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق ، ويتبين إن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي " هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية ، التي كانوا يتمتعون بها ظل القانون الطبيعي ،على ان تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها ، فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة و الخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة في القيام بوظيفتها.

---

[1] غازي الصوراني ،تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي،غزة ،فلسطين ،مركز دراسات الغد العربي،2004،ص،32،33.

[2] هشام عبد الكريم ،مرجع سابق،ص17.

*: يميز توماس هوبز بين "الاتفاق"و "الوفاق":فالثاني طبيعي و تلقائي ,و الأول إرادي و "اصطناعي"فالوفاق هو ما يجعل الحياة في جماعة واحدة تكون تلقائية(طبيعية)

أما الاتفاق هو اصطناعي لأنه ليس من الطبيعي ولا من التلقائي في شيء، فلا يكون إلا عن إرادة و قرار جماعيين يقرهما البشر المجتمعون فيما بينهم، ولا يتم إلا مع وجود رغبة متبادلة بين الأطراف المتوافقة كلها على الاحترام المتبادل لمجموعة من الاوفاق و المعاهدات، ومن حيث هو كذلك فان أول ما يقتضيه هو أن يتم في صيغة قانونية تضبطها مجموعة من "البنود "للمزيد ينظر:كتاب سعيد بن سعيد وآخرون :"المجتمع المدني في الوطن العربي"ودوره في تحقيق الديمقراطية، ص 52.

لقد أبعدت نظرية العقد الاجتماعي عموما الشحنات الدينية و القداسة من السلطة ومن المجتمع ، فحاولت تجاوز أطروحات الطبيعة المقدسة و المطلقة للحكم و الحاكم ، وجاءت بمعايير دنيوية نفت الحق الإلهي للملك ، وبذلك وضعت أولى لبنات النظام السياسي و الاجتماع ـــي و الـــوضعي الحديث، حيث أتم تفسيره "هيجل"من بعد فلاسفة العقد الاجتماعي بمنظور مغاير[1]

ثانيا:المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي ــالماركسي)

مادام المفهوم قد ولد و نشا في الصراع السياسي و الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوروبي منذ القرن السابع عشر ,فانه قد تطور في خضم انجازات الثورات البورجوازية و تطور الرأسمالية,خاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية و الاقتصادية,و التي تعد أساسا من أسس الإيديولوجية الليبرالية ــ حيث تميز تميزا واضحا بين الحياة العامة و الحياة الخاصة,و بين عالم الشغل و الإنتاج ، وعالم المؤسسات السياسيةــ لتبرز بعد ذلك النظرية الماركسية في خضم صراعها مع التيار الليبرالي,لتعطي للمفهوم أبعادا جديدة.[2]

ففي القرن الثامن عشر عاد مفهوم المجتمع المدني الى الاستخدام في الفلسفة السياسية , وكان الإسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني هيجل تم كارل ماركس.

يعد الفيلسوف ***الألماني هيجل*** صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفيا و تميزه من الناحية النظرية عن مفهوم الدولة، وقد تأثر في نظرته للمجتمع المدني بالـــواقـع الاجتمـــاعي و السياسي المعاصر ,حيث جاء تصور " ***هيجل***" للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني كانعكاس للواقع الاجتماعي السياسي الذي كانت تعيشه أوروبا في عصره[3]

وقد انطلق "***هيجل***" في منظوره من فكرة العام و الخاص ، إذ يرى أن العام يجب إن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج,وهذه الحاجة الى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد الى الدولة,بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة,و هذا

---

[1] عبد بوصنوبرة،مرجع سابق،ص49.

[2] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي،الرباط ،منشورات الزمن،2006،ص30.

[3] شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا"،شهادة لنيل ذكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر,بسكرة,2014ــ 2015,ص60

التوسط هو الذي اوجد مؤسسات المجتمع المدني ، فالعقد عند " ***هيجل***"لا ينشئ دولة و إنما مجتمعا مدنيا.[1]

وقد أعطى "***هيجل*** "صورة مخالفة للمجتمع المدني,اذ أنه مجتمع تسوده الفرقة و الصراع و التمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لايرون غير مصالحهم الخاصة ، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية، فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة و الأنانية ، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة ، فالاستقرار و الوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا و توجهه نحو غاية محددة.[2]

وبهذا فمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لهيجل هي التي تحتل الفضاء بين الذولة و العائلة وهي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية و تؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقضاياهم و مسائلهم الخاصة ,حيث ستضطر الدولة في نهاية الأمر لقيادة المجتمع المدني و التحكم فيه.

شكل المفهوم ***الهيغلي*** للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين ، ويرجع هذا الى محاولته تأسيس مفهوم المجتمع المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية والى عدم التخلي نظريا على البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث.[3]

أدرج هيجل المجتمع المدني من بين مؤسسات الدولة ذات السلطة والمجتمع التجاري والاقتصادي القائم على أساس الربح سعيا منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن.[4] ترجع مناقشة هيجل للمجتمع المدني إلى أثار دراسته لفكر ادم سميث ونظريته " دعه يعمل ، دعه يمر"

" laisser– faire, laisser– passer "

---

[1] عزمي بشارة،المجتمع المدني "دراسة نقدية"ط6،بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص ص152،153.

[2] أحمد شكر الصبيحي،" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2000،ص22.

[3] هشام عبد الكريم، مرجع سابق ,ص20.

[4] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق ، ص ص 65 66.

وهي أساس الفكر الاقتصادي عند الطبيعي او الفزيوقراطيين الذين يذهبون الى ان رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة و حرية الأفراد لكي يحققوا بقدر المستطاع أهدافهم الأنانية و الخاصة [1]

اما بالنسبة ***كارل ماركس*** ورغم تأثره بالفكر الهيجلي ، لا سيما فيما يخص منهجه الجدلي الا ان تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ساقه الى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية ويتجلى هذا الاختلاف خصوصا في اعتبار كارل ماركس ان الدولة ليست فكرة مطلقة ، ولا مستقلة عن المجتمع المدني ، بل انها تابعة له ، فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعيته ،اي تبعية الدولة للمجتمع المدني ، حيث تعكس الدولة على وجه الخصوص مصالح الطبقة البورجوازية ، التي بحوزتها وسائل الانتاج ، وتشكل في الوقت نفسه لبنة المجتمع المدني.[2]

يرى ماركس ان المجتمع المدني نتاج التطور التاريخي البورجوازي ، متميز بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية ، ومتماثلا مع الاقتصاد البورجوازي الصاعد ،ومع النزعة الفردية [3].

إن رأي "ماركس" عن المجتمع المدني قريب من رأي هيجل ,الذي يرى إن هذا المجتمع ، خاضع كليا لمفهوم المنفعة ,و يهدف الى توحيد المصالح الفردية ,و يفصله عن مفهوم الدولة المستقل عن مفهوم المنفعة.[4]

واعتبر "***ماركس***" المجتمع المدني بأنه :"يحتضن كل العلاقات المادية للأفراد ضمن مرحلة محددة من تطور قوي الإنتاج ، فهو يحتضن كل الحياة التجارية و الاقتصادية ,ولهذا فهو يتجاوز الدولة و الأمة ,لكن من جهة ثانية عليه مرة أخرى التعبير عن نفسه في علاقته الجانبية كقومية ,وعليه داخليا أن ينظم نفسه كدولة [5]

---

[1] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي, منظمات المجتمع المدني النشأة الاليات و أدوات العمل و تحقيق الاهداف ,ملتقى المرأة للبحوث و التدريب,اليمن ,مدينة تعز ,.ص 06
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782

[2] ـــبياضي محي الدين, مرجع سابق, ص 23

[3] توفيق المديني ,المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي,دمشق :اتحاد الكتاب العرب,1997,ص87

[4] توفيق المديني،مرجع سابق، ص87.

[5] سمية أوشن،دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي "حالة الجزائر"،شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة،2009ـــ2010،ص23.

وفي القرن العشرين جاء ***انطونيو غرامشي*** بطرح جديد عن مسالة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس له ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية و الهيمنة الإيديولوجية [1]

فالمؤكد في هذا التصور المقدم من طرفه للمفهوم على ان المجتمع المدني هو مجال للتنافس إيديولوجي .ومن ثم يعتبر " ***غرامشي*** "المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات و المدارس و الجامعات و الجمعيات الثقافية ووسائل الإعلام و الرأي العام ...." [2]

سعى ***انطونيو غرامشي*** إلى تطوير المفهوم من خلال الدفع بالمثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي و رفع المستوى الثقافي .[3]

ولهذا كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.

ميز ***غرامشي*** بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي و المهيمن ,وكذلك ربطه لوظيفة المجتمع المدني « hegemony »* بوظيفة "الهيمنة "

وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، و هذا يكون حدوثها في المجتمع بكيفية غير مباشرة .

كما أن في المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة ، وهي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة و السلطة القضائية.[4]

---

[1] بلال أمين زين الدين ،مرجع سابق،ص62.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق،ص22.

[3] سعيد بن سعيد علوي،" ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "بيروت ،مركز دارسات الوحدة العربية ــ1992،ص09.

(*) (Hegemony)يعرف غرامشي الهيمنة بأنها " :موقع في الصراع الاجتماعي، لأن في كل المجتمعات تقريبا توجد طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني والسيطرة عبر المجتمع السياسي. " للمزيد ينظر : أحمد حسين حسن،الجماعات الإسلامية و المجتمع المدني ،دار الثقافة للنشر ، القاهرة ،2000،ص ص 117ــ120.

[4] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق،ص23.

أما في التراث الماركسي الجديد مع ***غرامشي*** هناك دفاع صريح عن الفكرة الديمقراطية و عن التغيير المفتوح الذي تكون مؤسسات المجتمع المدني و الهيمنة الثقافية طريقه ، و الذي قد يكون الاقتراع العام شكل خروجه الى حيز الوجود كواقعة سياسية مؤسسية.

ثالثا:المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر :

عاد استعمال مفهوم المجتمع المدني بقوة إلى ظهور في السنوات الأخيرة و بالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين و الهدف هذه المرة كان تطوير إستراتيجية عمل للانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية مع الاحتفاظ بنفس المكانة الجوهرية للمجتمع المدني و قد مر الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب و القوى و النظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة ، و ذلك بإدخال عناصر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة مع الفئات النشطة في المجتمع.

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة و مشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تراجعت عنها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بالتزاماتها و تبرير انسحابها ، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة طفرة المجتمع المدني الى قطب قائم بذاته و مركز القيادة تسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص .[1]

المطلب الثاني : تعريف المجتمع المدني:

تعددت و اختلفت تعاريف المجتمع المدني ، وسنتطرق الى تعريف لغوي و اصطلاحي للمفهوم :

[1] ــ نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ، شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009ــ2010،ص28.

أ:التعريف اللغوي: مصطلح civil soceityوردت فقط في كلمة civil تعبير عن مصطلحات اخرى ,وفي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني ، وبمعنى عصيان القانون المدني. [1] أما لفظ civil فيستعمل في اللاتينية civis تعني مواطن فهي تعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن و تناقض كل ماهو عسكري ،رسمي ديني ، و كذلك يعبر عن ضد متوحش أو هجمي ، فلفظ civilsتعبير مدني يدل على كل ماهو خارج و مخالف للمجتمع الرسمي أو خارج المؤسسات الحكومية .[2]

ب: التعريف الاصطلاحي:

رغم شيوع استخدام هذا المفهوم إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد ودقيق له,مما جعلنا أمام تعريفات مختلفة لمفهوم المجتمع المدني و التي سنتعرض لأهمها : عرفها "ستيفن فيش" steven « fich الذي يقول ان مفهوم المجتمع المدني مقيد على نحو معقول انه يستبعد الجماعات و الاتحادات المتعصبة و التي تسعى الى السيطرة على الدولة و حكمها حصرا ،انه يركز على الاستقلالية و عن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل و الدولة وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في اطار النطاق العام ,فانه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو يقوم على معايير انتسابية اساسية ، انه يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية تنـــافسية و اتحادات العم ـــــال و مجموعات المصالح و كثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية ,بمافي ذلك تلك التي لاتتضمن بالضرورة اهدافا ليبرالية اولا تتمتع بحكم الداخلي ديمقراطي .[3]

أما "***عبد الكريم حلاوة*** "فيعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي ، و ذلك بأنه :"جملة المؤسسات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الـــوطني و مثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال ، ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي و منها كذلك أغراض اجتماعية لتساهم

---

[1] طاهر بلعور ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،15جامعة جيجل 2006،ص27.

[2] غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية،شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،2010،2009،جامعة باتنة ،ص10.

[3] العيدي صونية ، المجتمع المدني ....المواطنة و الديمقراطية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2008،ص04.

في العمل الجماعي لتحقيق التنمية ، و بالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي ، الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية، الجمعيات الثقافية و الاجتماعية [1].

وعبد الغفار شكر فيعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة ....، أي بين مؤسسات القرابة(الأسرة و القبيلة و العشيرة) و مؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية و الحركات الاجتماعية و المنظمات غير الحكومية ، كما تنشأ لتقديم المساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ، وهي تلتزم في وجودها و نشاطها بقيم و معايير و الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف "[2]

أما الأستاذة ***كريسيان بنوا« christine benoit*** » فانها تركز في تعريفها للمجتمع المدني الطابع الداخلي و الدولي له، و ذلك بالقول :"ان المجتمع المدني هو التنظيمات ذات الطابع السياسي و الاجتماعي ، التي تتدخل على المستوى المحلي و الوطني و الدولي ، وهي في تاسيسها و تمويلها مستقلة عن الدول,و التي تنصب جهودها في الدفاع عن المصالح الشعبية أمام الحكومات و أصحاب القرار.[3]

التعريف الإجرائي :ومن ثم وبناءا على هذه التعريفات للمجتمع المدني *فانه يمكننا نستنتج تعريف اجرائي* موحد لهذا المفهوم :"هو مجمل البنى و التنظيمات و المؤسسات التي تمر مرتكز الحياة الرمزية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة و لا ترتبط بالجهاز الحكومي وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع و السلطة .كما لها أغراض سياسية ، كالمشاركة في صنع القرار مثل الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن

---

[1] عبد الكريم حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ،مجلة عالم الفكر ، المجلد السابع و العشرون ، العدد الثالث ، الكويت ،مارس 1999،ص11.

[2] صالح ياسر ، المجتمع المدني و الديمقراطية ،بغداد ، منشورات طريق الشعب ،2005،(سلسلة قضايا فكرية)،ص08.

[3] « L'expression société civile désigne des organisation à caractère social et politique qui intervient au niveau local, national, international et qui ne sont ni créés ni mondatéespar les gouverment » – c.benoit,les acteur de la société civile, journal du barreau du Québec, vol 1.31 /n°18 /nov.1999.

المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ...ومنها أغراض ثقافية لنشر الوعي ومنها أغراض اجتماعية تساهم في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ".

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني و وظائفه

يتمتع المجتمع المدني بعدة أركان أو خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الأخرى وتتمتع كذلك تنظيماته بوظائف عدة منوطة بها ، وفيما يلي أهم الخصائص و الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني

أولا:خصائص المجتمع المدني:

1ـ **الديناميكية و التكيف بمؤسسات المجتمع المدني:** و يقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها إذا كلما كانت قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لان جمودها يؤدي إلى تضاؤل أهميتها و بالتالي القضاء عليها .وهناك أنواع للتكيف منها :

أ)ـ **التكيف الزمني** : وهو القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن ,فكلما طال وجود المؤسسة السياسية زادت درجة مؤسسيها .

ب)ـ **التكيف الجيلي**: وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب اجيال من الزعماء على قيا دتها فعندما تزداد درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة بالسلم و تبديل مجموعة القادة بمجموعة أخـــــرى,او بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب,رئيس الجمعية,شيخ القبيلة.[1]

ج)ـ **التكيف الوظيفي**: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف التي تستجد ، وهذا يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.[2]

2ـ ا **لاستقلال**: بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات آو الجماعات أو الأفـــــراد أو تابعة لها ،بحيث يسهل السيطرة عليها ,وتوجيه نشاطها ،الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر.وتعتمد درجة الاستقلال هذه على عدة معايير منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي, وكذلك مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن

---

[1] ـــمحمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي (الأردن 1999ـــ2005)دار حامد،2014،ص33.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص32.

مؤسسات النظام السياسي، وكذلك مدى درجة الاستقلال الإداري و التنظيمي الذي تتمتع به في إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى اللوائح و القوانين الداخلية و بعيدا عن تدخل النظام السياسي.[1]

3ــ التعقد: بمعنى تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة او تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية,ووجود مستويات تراتيبة داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع التي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى .وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية و تنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها ,كما ان المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون اكثر قدرة على تكييف نفسها حين تفتقد أي هدف من اهدافها بشكل افضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد.[2]

4ــ التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ,وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة و القيادات داخل المؤسسة و كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة.....بمعنى ان المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون ساحة للتنـــــافس و الاختلاف بين القوى و الجماعات ذات المصالح المتناقضة و الرؤى المختلفة,وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني و فئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجــابي و العكس صحيح.[3]

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

أما عن الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيمكن إجمالها:

1ــ تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد و الجماعات اتجاه بعضهم البعض

2ــ تحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام و في المجال السياسي,كما تعد منظمات و جمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة و المشاركة

---

[1] تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة وو السياسات العامة ،عمان ، الأردن ،دار مجدلاوي،2004،ص 110ــ111.

[2] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق، ص36.

[3] تامر كامل الخزرجي ،مرجع سابق، ص111.

الايجابية النابعة من التطور و ليست التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية و التأييد الشعبي.[1]

3ــ التنشئة السياسية: تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية,فهي تزود أعضائها بقدر لاباس به من المهارات و الفنون التنظيمية و السياسية الديمقراطية ,فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات و الحوار و المنافسة لاختيار القيادات فان أعضاء هذه التنظيمات يتلقون و يمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لاتتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة ، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها و الاستعداد للتضحية و إنكار الذات في سبيل الجماعة ، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل،أضف إلى مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية ،كالتنافس على القيادة بالترشح و التصويت في الانتخابات ،تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها السلوك الديمقراطي .على مستوى الجماعة الصغيرة بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل.[2]

4ــ الوساطة و التوفيق : أي التوسط بين الحكام و الجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل اهداف و رغبات الحكومة و المواطنين بطريقة سلمية .وذلك بتلقي مؤسسات المجتمع المدني المطالب التي تكون متعارضة و متضاربة و تجميعها و إعادة غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب.[3]

5ــ ملئ الفراغ في حالة غياب الدولة انسحابها:

مع قدم الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار و الوظائف التي تؤديها ,و خصوصا في المجال الاقتصادي و اشتداد أزمة الديون و عجز الحكومات عن تسديدها ومع انسحاب الدولة تركت فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف .وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ و ألا تعرض المجتمـــع للانهيار,و أيضا توجد حالة أخرى تختفي فيها الدولة و تعجز عن أداء و وظائفها تجاه المجتمع ,كحالة الغزو و الاحتلال الأجنبي و نجدها في وطننا العربي مثال عن ذلك:دولة فلسطين و لبنان و الكويت

---

[1] منى هرموش ، مرجع سابق، ص30.

[2] شاوش إخوان جهيدة ، مرجع سابق،ص74ــ 75.

[3] مرجع نفسه،ص 77.

,تجربة الاحتلال أثبتت مدى أهمية المجتمع المدني و دوره الفعال بديلا للحكومة دون أن يهتز إحساس المواطنين بالانتماء بعدما غابت الدولة.[1]

6ـ التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني انه لا يحقق التغيير و التطوير.فقد أكدت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل و ذلك بسبب فرض من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها.بينما أثبتت حالات أخرى ان مشاركة مستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح ,و الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية و ليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار .

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية

يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة و متنوعة ,خاصة بسبب حالة التخلف و كيفية الخروج منها , وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية ,وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية ، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت استقلال الكثير من الدول وما طرحه الاستقلال من تحديات و مواجهة مشاكل بناء الدولة ، والتنمية و التغيير للتغلب على حالة الضعف و التشوه في المجـالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .و بسبب تلك الحالة التي عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية ,أطلق عليها تسميات مثل "دول العـالم الثالث"و " الـدول النامية" و كانت هذه الدول و أوضـاعها و مشاكلها هي مجال و موضوع دراسـات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع "النمو" و التحديث" و "التقدم" [2]

تباينت الرؤى و الأساليب و المناهج حول كيفية التخلـص من التخلف و التغلب على مظـاهره و تبعاته، بالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام و التنمية السياسية خاصة و ذلك تبعا للنظريات و المدارس الفكرية التي عالجت قضايا التنمية و متطلباتها و شروطها.

المطلب الأول: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

[1] منى هرموش ، مرجع سابق،ص 31،32.

[2]ـ هينتجتون ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية ،عمان ، الأردن،المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2001،ص 21.

نستطيع إرجاع قضية التنمية السياسية إلى ستينات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية هرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و أوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية و التي أعطت الكثير من اهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال المناهج العلمية

كما لم نقتصر جهود البحث النظ ـــري و التطبيقي في مجال التنمية السيـــاسية على البـاحث و المختصين فقط بل و حتى عن طريق رجال الدولة و صناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال .

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال ثلاث مراحل أساسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية .

المرحلة الأولى: و تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى ستينات القرن 20 وهي الفترة التي بدأت فيها العديد من دول العالم الثالث تأخذ استقلالها و أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فكرية من شأنها ان تساعد على تجاوز التخلف و التجزئة و الجمود التي تعاني منه البلدان.[1]

كان الاهتمام في هذه المرحلة مركزا حول الافاق الجديدة التي تواجه هذه الدول حديثة الاستقلال،وتم التركيز على النموذج الوظيفي الليبرالي كمعيار للتنمية ه ـــذه الـــدول ،ففي كتابات بارسونز sonsPar، وهاجين hagen وايزنستادت senstadetei يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى انتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص مثل : المأسسة، والاندماج ،والشرعية. [2]

وفي هذا المرحلة ،لعبت لجنة السياسيات المقارنة التابعة لمجلس بحوث دورا بارزا وملموسا يتمثل في تقدير سلسلة من المؤلفات التي تعالج الأوضاع السياسية (قضايا التنمية السياسية)في دول العالـــــــــــم الثالث ، في مقدمتها كتاب جبريل الموند AALMend .A. G ، "جيمس كولمان" عن السياسة في المناطق النامية .و قد اقترن البحث في قضايا و مشكلات العالم الثالث من قبل أولئك الباحثين بظهور الثورة السلوكية التي أحدثت ما يعرف بالصدمة المنهجية ، و التي تركت أثرها على

[1] نور الدين زمام ، القوى السياسية و التنمية : دراسة في علم الاحتماع السياسي ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص47.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 49.

العديـــــــــــد من الباحثيـــــــــــــــــن ، و استدعى ذلك الى ضرورة تغيير منهجهم و مسلماتهم الفكرية و تصوراتهم للظواهر السياسية الذين أصبحوا يركزون في دراساتهم على الجوانب الدينامية (الحركية) للظواهر السياسية و يحددون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر بخلق نوع من المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظـــــري و البحـــــث الميداني (الامبريقي)[1]

عملت هذه الظروف على تراكم تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة بتوجيه من "لجنة الدراسات السياسية المقارنة" التي أصدرت مجموعة من المجلدات تحت عنوان "دراسات في التنمية السياسية" « studies in political développement »

حيث تضمنت هذه المجلدات كثيرا من الدراسات النظرية و الامبريقية التي يدور البحث فيها حول العلاقة بين التنمية السياسية و غيرها من المتغيرات الاجتماعية و السياسية في العديد من دول العالم الثالث ، و قد تميزت هذه الاتجاهات المنهجية السائدة في هذه الأعمال بتحول واسع نحو استخدام المتغيرات الاجتماعية ــ النفسية ، فضلا عن محاولة تحقيق النمط الغربي في التطور ،أو نقل القيم المؤسسات و المؤشرات الغربية باعتبارها معيار للتحديث .ومن ثم كانت الاجتهادات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية و التحديث السياسي,ضمن سياق التحول ــ او التغير الشامل ــ من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.[2]

المرحلة الثانية: وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينات إلى بداية السبعينات حيث بدا علماء السياسة في محاولة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية ، ومن ابرز العلماء السياسيين في هذا المجال ***"صامويل هنتغتون"***، الذي اهتم بمناقشة فكرة التقدم الخطي ، و محاولته تقديم أبعاد و أهداف التحديث.[3]

حيث يرى أن الربط بين عملية التنمية السياسية و بين عمليات التحديث التي تجري في مرحلة تاريخية معينة امرا غير محكم ، إن لم يكن من الصعب تصوره او التسليم به على نحو او أخر.[4] اذ يميل الى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية الى تحقيق شكل من اشكال

---

[1] بياضي محي الدين ، مرجع سابق، ص45.

[2] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص50.

[3] عمارة ليلى ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012ــ 2013،ص 36 .

[4] عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي:الأبعاد المعرفية و المنهجية ،الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، 2002،ص 49.

الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون و مفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة و الاستقرار السياسي الذي يعرفه على انه عدم وجود صراع مفتوح.

ومن جهة اخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية ، من خلال الكتابات النقدية لمجموعة من الاكاديمين الراديكاليين أمثال "هاجن.« hagen »

و التي أكدت على دافعية الانجاز و تركيزهم على البيروقراطية و القدرات الحكومية.ومن ثم تأكيدهم على البعد السيكولوجي في عملية التنمية و ارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وهذا هو السبب الذي دفعهم إلى القول بأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية .و يتجلى ذلك النقد من خلال كتابات أنصار مدرسة التبعية و خصومها الماركسيين المجددين أمثال "سمير أمين " و "فرانك جندر "و التي أرجعت تخلف بلدان العالم الثالث إلى عوامل داخلية و ربما عوامل حضارية ذاتية . والتي امتازت في نظرتهم بالتحيز و التمحور حول الذات ، و التأكيد على تأثير العامل الخارجي على عملية التنمية القومية الشاملة في دول العالم الثالث

ارتكزت النظرية لدى "سمير أمين" في محاولة إزالة الغموض حول تحليل علاقة دول العالم الثالث بدول العالم الرأسمالي من خلال تقديم "مفهوم التبادل غير المتساوي " أما نظرة "فرانك جندر " ارتكزت نظرية على افتراض أن الرأسمالية العالمية و المحلية هي التي أنتجت التخلف، وقيام الدول المتقدمة في إطار البنية الرأسمالية على استغلال العالم الثالث.

شهدت هذه المرحلة جدلا حول طبيعة التكوين الطبقي و دور الدولة في مجتمع ما بع ـد الاحتلال و هو الجدل الذي ترتب على إدراك بعض جوانب النقص في نظرية التبعية التي تستند على افتراضيـــن رئيسيـــــــــن: 1ـ إن الاقتصاد على وجه التحديد بنية الإنتاج و بنية الطبقية الاقتصادية هو المحدد للسياسة.

2ـ إن البلدان الرأسمالية المهيمنة هي سبب تخلف البلدان التابعة.

وفي الوقت الذي أصبح فيه منظور التبعية هو المنظور الأكثر شهرة ,خضعت هذه النظـــرية إلى محاولات نقدية عديدة .فقد انتقدها "روبرت باكنهام "packenha " بسبب اعتمادها على

مجموعة فرضيات يتم اختيارها وفقا للبيانات المتوفرة حول التبادلات السياسية و الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية.[1]

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة السبعيات وكانت التنمية السياسية تعني اساسا قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة ، فابتداء من دراسة "بايندير "و"ايترا" أخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد بالأساس على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد الذي من سماته التركيز على عملية التغيير التطورية التدريجية كشئ مرغوب فيه ، يفي عملية التنمية كما أشار إلى ذلك" لاموند وباول".

كما شهدت هذه المرحلة بداية انفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسة التحديث وارتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي وترتيبا لهذا أظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي أبرزها محاولة "الموند" وزملائه الذين عملوا على إدماج تأثير عوامل البيئة ، القيادة و المهارة و عمليات الاختيار في اطار صيغة كلية بالإضافة إلى محاولة "رونالد ونز" التي تستهدف تطوير نماذج للتغيير السياسي المعقد.[2]

بالإضافة على العديد من المساهمات الجديدة و التي يمكن من خلالها فهم أسباب و أنماط و عواقب عمليات التغيير السياسي ,بما في ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها كقضية علمية، وهكذا تطور استخدامها من خلال اجتهادات الباحثين و المفكرين الذين خلقوا جدلا عميقا ذو أبعاد تقدمية حول هذا المفهوم .

المطلب الثاني : علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات :

عادة ما نلاحظ مصطلحات تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الفكرية و الثقافية, وهذا يعود لا شك إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم و المصطلحات العلمية المستخدمة ، ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية ،و التي غالبا ما نجد الباحثين يخلطـــــون بينها و بينه ، نجد التغيير السياسي change political ، الإصلاح السياسي political reform و التحديث السياسي political modernization

---

[1] ــ هشام عبد الكريم ، مرجع سابق،ص51.

[2] عمارة ليلى ، مرجع سابق، ص40.

التحديث Modernization:يعتبر مفهوم التحديث المفهوم الرئيسي إلى جانب مفهوم التنمية في نظريات التنمية السياسية ، حيث يعد هذا المفهوم محوريا فهو يؤطر عملية التنمية أو يحدد أبعاد الأساسية له ا، يرى "ايزنستات" « S.N.Eisenstadt »ان التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي تطورت في اوروبا الغربية و امريكا الشمالية بين القرنين السـابع عشر و التاسع عشر .ويرى "بارسونز" « parsons و "باول" « pawel" ان التحديث هو نقل الافكار و القيم من الغرب ,وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية ، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثا ".[1]

التحـديث السيـاسي : يعنـي عملية تجـديد تمكن النظم السياسية من مسايرو التغيـر الاجتماعي و الاقتصادي السريع من خلال تبنيها لثقافة سياسية ذات طابع عقلاني و تابعة من غير محلية اي خارجية كالدول الغربية.[2]

أو هو "تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى و المؤسسات السي ـاسية القائمة م ـن ناحيـة ، وفي مجال الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى "

وهناك مجموعة أبعاد تتجسد فيها السمات الرئيسة للتحديث السياسي، وهي:

1) ترشيد بناء السلطة
2) تمايز البنى و الوظائف السياسية
3) تدعيم القدرات النظامية و السياسية للنظام السياسي
4)إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات في المجتمع

ب)ـ التغيير :

1 نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي،القاهرة ،مصر ،1981،ص ص 238،239.

[2]رياض حمدوش ، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ،معهد الميثاق ،بدون مكان النشر،2009،ص10.

يقصد في معناه الواسع الانتقال من حالة الى حالة اخرى انتقالا لايؤثر على العملية التي يقوم بها البنية موضع التغيير ، أو تؤثر على البنية و العملية معا ، وقد يكون التغير كميا اذا اقتصر التغيير في حجم النواتج، و قد يكون نوعيا إذا تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير .

ومهما يكن شكل التغيير ، سواء كان في البينية او في العملية ، تغيير نوعيا او كميا ، فانه يؤدي إلى إحداث تنمية .

التغيير السياسي : يعني الانتقال البطيء من التوازن الموجود ، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية و الذي يصاحبه تغييرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع و الثقافة السائدة.[1]

يحدد التغيير في صيغتان أساسيتان وهما: التغيير الجذري و التغيير الإصلاحي

التغيير الجذري (الثوري) : يتسم بالشمولية, يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع و تنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحـــدث تغييرات كمية و نوعية في أن واحـــد ، تشمل الأنظمة الثقـــافية و الاقتصـــادية و الاجتماعية .

التغيير الإصلاحي: يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد و سياسات تعود إلى إحـــداث تغييـــر كمي و نوعي ، فعملية التغيير تتعلق بالسياسات و الأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار ,فهو يهتم بالتغيير الكمي أكثر من اهتمامه بالتغيير النوعي .[2]

ج)ـ الإصلاح: هو جهد سياسي و إداري و اقتصادي و ثقافي و اجتماعي ،هادف لإحداث تغييرات أساسية ايجابية في السلوك و النظم و العلاقات ، و الأسالي ـــب ،و الأدوات ، وتحقيقا لتنمية قـــدرات و إمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة و الفعالية في انجاز أهدافه

أما الإصلاح السياسي : هو إجراءات تقويم على مستولى النظام السياسي بتدارك النقائص و الثغرات مما يتيـــح فسخ الحواجز بين السلطة الحاكمة للدولة و محكوميها وذلك بتعديل المج ـــال الإداري

[1] رياض حمدوش ، مرجع سابق ، ص10.

[2] بياضي محي الدين ، مرجع سابق،ص ص40ـ41.

و الاقتصـادي و الاجتماعي ، بما يتناسب مع الخصوصيات و الوسائل المتاحة ,لبناء دولة ديمقراطية في إطار مبادئ قانونية[1] .

المطلب الثالث: تعريف التنمية السياسية

قدم الباحثون تصورات و اجتهادات عديدة لإعطاء مفهوم موحد للتنمية السياسية ، ومن أهم التعريفات التي أعطت للتنمية السياسية :

يرى ***غابرييل الموند*** و ***بنكام باول*** إن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعة و الدولية , وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بن ـاء الأمة و المشـــاركة و التوزيع ولقد قاما بتحديد و فهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي ,حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي و استقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافية .[2]

اما **دافيد ابتر** يعرف التنمية السياسية عملية كونية و عامة و عند دراسته للنظم السياسية يركز على التحديث الذي يعتبره احد العوامل المساهمة في الانتقال من حالة الحداثة .

أما **الفرد ديامنت** أعطى تعريف عام للتنمية السياسية بوصفها "تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي إن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة ,لكي يحقق باستمرار و بنجاح النماذج الجديدة من الأهداف و المطالب و أن يطور نماذج جديدة للتنظيم "[3]

---

[1] محمد بوليفة ، دور المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012ـــ2013، ص 32.

[2] تامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق، ص 138.

[3] عمارة ليلى ، مرجع سابق، ص 31.

أما ***عبد الحليم الزيات*** فيعرفها أن عملية سوسيوتاريخية ، متعددة الأبعاد و الزوايا تستهدف تطـــوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي و الثقافي للمجتمع .[1]

أما ***احمد الوهبان*** فيعرفه التنمية السياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع و زيادة معدلات المشاركة الجماهير في الحياة السياسية .....، و رفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة ....."[2]

ومن خلال ما سبق و رغم الاختلافات الحاصلة بين مختلف الباحثين و المفكرين يمكن أن نستنتج تعريف التنمية السياسية عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيها العوامل المادية و المعنوية متضـــــــافرة و مولدة حالة انتقال المجتمع من وضع التخلف الى التقدم السياسي ، حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد و المجتمع ، جوهرها يعني التغيير الجذري للنظـــــام القـــائم و استبداله بنظام أخر أكثر كفاءة و قدرة على تحقيق أهداف جماهير الشعب و مصالحها .

المطلب الرابع : مداخل و نظريات التنمية السياسية

لدارسة مفهوم التنمية السياسية توجد مجموعة من المداخل النظرية ,و التي استخدمت في إطار محاولة إيجاد تفسيرات نظرية للمفهوم من طرف مختلف الباحثين في إطار تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية وما يرتبط بها و أهم هذه المداخل النظرية مايلي :

1)ـــ ***المدخل القانوني*** :يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية ، جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل يتمثل في قيام الدولة القانونية تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون ، و يخضع الحاكم و المحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا و بالتالي تتخذ مراكزهم القانونية على نحو واضح.[3](legale state)

---

[1] أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000،ص153.

[2] مرجع نفسه ، ص204.

[3] عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية و الأبعاد المنهجية ، الجزء الأول ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية،1985،ص155.

ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثيقة قانونية يحدد السلطات العامة و مؤسسيها و يقرر دور و حدود و صلاحيات كل منها و علاقتها ببعضها البعض.

ومع التسليم بكل ذلك و على الرغم من ما يقدمه المدخل القانوني للدارس للتنمية السياسية ، إلا انه من غير الممكن أن يكون هو المعيار الوحيد أو المحك الأساسي لتحقيق التنمية السياسية ، كما أن تحليلات المدخل القانوني وان كانت تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات ,دون اهتمام في كيفية أدائها الوظيفي.

2 ــ المدخل الماركسي : ينظر أنصار المدخل الماركسي إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع ,و يعتبرون أن النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة و يؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ويحول دون حدوث الاستغلال الطبقي ,كما يرون أن الطبقة العاملة هي الأجدر على حيازة القوة على أساس اقتصادي ، في حين اغفل باقي الأنواع الأخرى من الصراع.[1]

و انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة و سيطرتها على وسائل الإنتاج لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لان تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج.[2]

3)المدخل البنائي الوظيفي:

من أهم من طور هذا المدخل "تالكوت بارسونز "و "ديفيدايستون" و "الموند" ، حيث أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية أبعادها و مفاهيم جديدة,ومفاد هذا التحليل ،إن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي .و أن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي ، يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة و التكيف مع بيئة الداخلية و على نحو اقل مع بيئة الخارجية ، و كذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو التنظيمية أو الاستجابة مع بيئته,و التعامل مع المداخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني يضمن تحقيق المساواة و العـــــدالة و اتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع

---

[1] عباش عائشة ،إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في الوطن العربي "تونس"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2007ــ 2008، ص 27.

[2] بياضي محي الدين ، مرجع سابق، ص 66.

ثانيا: نظريات التنمية السياسية :

1 ــ نظرية التحديث: الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات الى "مجتمعات تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة و "مجتمعات حديثة " هي البلدان المتطورة و الايمان بتصور خطي مستقيم و حتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد الى الحداثة وهو المقابل اليبرالي للنظرية الماركسية القائلة انذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية .إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية و الشمول ،لان التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي و حده, و السمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات من التقليد إلى الحداثة ، و تحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك في عرض هذه النظرية شدد اشهر القائلين بها وهو « "دافيد ابتر " D .Apter »

على التفريق بين التنمية و التحديث ، فالتنمية تقتضي إن عملية التصنيع يتبعها و ينجم عنها تغيير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز و الأدوار الاجتماعية ، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر العوامل مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي و في توزيع المراكز و الأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى إن تبلغ الطور الأخير ,طور الحداثة [1].المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث ، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج ، بل تحدده أيضا الإقامة و أساليب الترفيه و التسلية و القيم المادية الاستهلاكية و المعنوية الأخلاقية ، وبصفة عامة سلسلة من مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية تؤدي إلـــــى تشكيل مجمــوعات مصلحية متخصصة عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال و يسود "نظام وظيفي"او "مهني " تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات و التعليم و التربية و نوعية التكوين و القي ـــــم المرتبطة بكل هـــــذا ،وهي كلها من خصائص الحداثة .[2]

المجتمع الرأسمالي و تطور « **karl marx** »**2ــالنظرية الماركسية : حلل " كارل ماركس "**

[1] صالح بلحاج ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم و النظريات ، محاضرة ،جامعة الجزائر.

[2] مرجع نفسه ، ص06.

المجتمع البشري انطلاقا من المفهوم المادي للتاريخ,ووضع الأسس لما يعرف " المادية التاريخية " التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي,و توفر له الأسس النظرية و المنهجية في الدراسة الأبنية و العلاقات و التفاعلات الاجتماعية.[1]

ترى الماركسية إن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال تؤدي الى انقسام المجتمع إلى طبقات ، و إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية .كما يرى ماركس إن عملية التنمية تستلزم إلغاء الملكية الخاصة للأراضي ، وفي نفس الوقت العمل على زيادة معدل دخل الفرد,و تأميم و إلغاء جميع الحقوق المكتسبة بالوراثة ..... و بالتالي قيام الدولة على أرضية التخطيط الشامل لكل مناحي الحياة ,وذلك بواسطة جهاز الدولة المركزي وه ــذا يعني في المقـــام الأول إن تحـــديد الأولويات و الاحتياجات لا تتم بالضرورة طبقا لمعايير اقتصادية ــ اجتماعي ـــــــة .حيث يرى إن التنمية تتحقق بالصـــراع الطبقي و الثورة ، وان الصراع الطبقي هو الوسيلة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى .

3ــ نظرية التبعية : ظهرت نظرية التبعية بداية في أمريكا اللاتينية في ستينات القرن العشرين ، تعد نظرية التبعية ردا على أسس و أطروحات نظرية التحديث , وتنطلق من فرضية ان حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل و أزمات .و تفسر حالة التخلف الاقتصادي و السياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث ، كما أنها تعتبـر إن هناك عـــلاقة جــدلية بين التنمية و التخلف ، وبين الحداثة و التقليدية ترى إن التنمية حدثت في العالم الرأسمالي الدول المتخلفة داخله إضافة إلى اهتمامها بالبناء الاجتماعي لهذه الدول، كبناء تابع و متخلف و محكوم بنمط من تقسيم العمل الدولي .و يعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار إن تخلف دول العالم الثالث مرتبط بعملية التوسع الاستعماري و الهيمنة الرأسمالية المعاصرة ،المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، و أن التنمية التـي تجري في العــالم الثالث ه ـــي تنمية تابعة و يصـف "فرانك"العــلاقة بعلاقة التـابع و المتبوع.تطرح نظرية التبعية مسألة التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع ، و تطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة و خصوصية تطورها .وهي بذلك تتبنى فكرة النسق العالمي بوصفه منطلقا تكشف من خلاله موقع

[1] غسان سعيد عيسى يوسف،أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ،جامعة نابلس ــفلسطين 2009،ص33.

وان التخلف ليس حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية .وهذا يشير إلى أن العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجي [1]

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الوصول إلى نتائج التالية :

ساهمت مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية في تبلور مفه ـــوم المجتمع المـــدني و اختلاف المنطلقات الفكرية و الفلسفية لكل مفكر أو باحث جعلت مفهومي المجتمع المدني و التنمية السياسية تتعدد.

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تكريس التنمية السياسية و يختلف هذا الدور باختلاف البيئة الاجتماعية و طبيعة النظام السياسي الذي يسود الدولة ، لا في الغرب تـرتفع فاعلية و تعلو فاعلية مؤسسات المجتمع المدني على جميع الأصعدة و المجالات كمجال التنمية السياسية بينما تعـرف خفوتا و تراجعا و انخفاضا في دول العالم الثالث ذات النظم التسلطية و المجتمعات القبلية.

[1] غسان سعيد عيسى يوسف ،مرجع سابق،ص39.

الفصل الثاني :

تشكل المجتمع المدني في الجزائر

عرفت الجزائر موجه من التحول الديمقراطي أواخر الثمانينات اهتـــــم العــديد من الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها,وبدأ في خضم الحديث عن أهمية مفهوم "المجتمع المدني" في الجزائر ,كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي , واعتباره ضمــانا أساسيا لاستمــرار و تماسك الديمقراطية، نظرا للوظائف التي يؤديها في مم ــارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف المي ـــادين الاقتص ـــــادية و الاجتماعية و السياسية . وفي هذا السياق , ومع تزايد الاهتمام بمفهوم "المجتمع المدني" في الجزائر فان الدراسة ستتطرق في هذا الفصل إلى : نشأة المجتمع المدني في الجزائر ,بتتبع مراحل تطوره,ثم نبرز هيكل و تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر بذكر أهم مؤسسات المجتمع المدني .

المبحث الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر

عرف المجتمع المدني الجزائري تحولات مفصلية عدة ليس فقط منذ نشأة الدولة الجزائرية الحديثة وليدة الاستقلال، وإنما ابعد من ذلك بكثير ، ولكن بسمات و ملامح مختلفة شكلتها و صبغتها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الحضارية لكل مرحلة من المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور المجتمع المدني في الجزائر عبر مختلف المحطات التي مر بها.

المطلب الأول: المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية

عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه و مشاكله,فنشأة النظام الجمعوي وليد قيم و خصوصيات اجتماعية للفعل الخيري التطوعي الذي يصيب في المشاركة الجماعية ، فقد ظهرت عدة تنظيمات في الفترة العثمانية ، كالتنظيمات المهنية و الاجتماعية و الثقافية و الخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف و غيرها ، وكان ارتباط نشأة المجتمع المدني بالدين ، خاصة الزوايا مع بروز الطريقة الصوفية التي تدافع على الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار .

ومع دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، وعملت فرنسا على إنهاء كيان الـــــدولة الجزائرية و إصدار مجموعة من القوانين و التشريعات تلغي فيها البنية الاجتم ـــــاعية و الاقتصـــادية و الثقافية و حتى الاثنية للمجتمع المدني ففي العشرية الأولى اختفت التنظيمات التقليدية خصوصا في المدن بينما عرف الريف الجزائري حالة مقاومة [1]ولكنها عادت للظهور بعد ذلك ، لحاجة الأفراد إلى التنظيم و التضامن للحفاظ على هويتهم و تراثهم الإسلامي . حيث ساهمت بعض الزوايا و المدارس القرآنية ومؤسسة الأوقاف بدور لا يستهان به في مقاومة المحتل الفرنسي .[2]

عرف المجتمع المدني في الجزائر خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي خاصة من جانب القوانين إذا كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات

---

[1] يحي وناس ،المجتمع المدني وحماية البيئة :دور منظمات غير حكومية و النقابات ، الجزائر ،دار الغـرب للنشـر و التوزيع ،2003،ص ص15،16.

[2] صالح زياني ، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ،ديسمبر،2007،ص 91،92.

الأساسية التي ستسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة ، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر (جمعيات ,نوادي , أحزاب ....) وإذا كان ذلك بشكل سري في الغالب.

أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات منذ أول القرن العشرين اثر صدور قانون 1901 الذي أتاح بعض الحرية لهم في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة في السابق عرفت هذه المرحلة بفترة الحركة الوطنية ، وقد شرع الجزائريون بناءا على هذا القانون في العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف مختلفة .

كان لهدا القانون دورا كبيرا في تنشيط و توسيع الحركة الوطنية المناهضة للمستعمر ، والتي عملت على حفاظ خصوصية المجتمع الجزائري .

فمنذ سنة 1902تأسست جمعية الراشدية في الجزائر العاصمة ، و حلقة صالح باي بقسنطينة سنة 1907.....وغيرها تحركها الدوافع الوطنية .

وخلال مرحلة ما بين الحربين، ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين و الأطباء و المعلمين والتجار و غيرهم . كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم و الملاكمة مثلا دورا مهما في تجميع وتأطير الجزائريين ، خاصة الشباب منهم مشكلين نوعا من التضامن الوطني و قد كانت هذه الجمعيات الرياضية القاعدة الفعلية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية .[1]

و المثال الأبرز في قوة التأثير و الفعالية في الأداء للجمعيات في تلك الحقبة هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 بدافع الإصلاح الديني و تعليم الجزائريين .....لكن الاستعمار كشف بعض نقاط التسامح للقانون فراح يضيق على الجمعيات الجزائرية,و يقيد من حرية تحركها.

[1] ـDjamel aissani ، Historique et évolution du mouvement associatif en Algérie. Pour plus voir: www.ama.ass.dz.23/05/2006.

وفي فترة الثورة التحريرية المسلحة ازداد النضال للحركة الجمعوية بقيام جمعيات رياضية ، ثقافية مهنية ، اتحاد الطلبة و الكشافة ....لمحاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة و الدعوة للإضـــرابات و التعريف بالثورة في المحافل الدولية .

المطلب الثاني : المجتمع المدني في فترة الأحادية

وهي الفترة الممتدة من 1962الى 1989، وفيها كان الحديث عن المجتمع المدني قبل 1989غير ممكن بسبب سيطرة أدبيات الحزب الواحد على السلطة و على المجتمع ككل ، فكل الجمعيات و النقابات و الصحافة مصدرها إرادة الحزب و ليس إرادة مؤسسيها . كما أنها تهدف إلى التعبئة العامة لصالح تدعيم الحزب الوحيد في السلطة ، وليس لحماية حقوق الأفراد من تعسف السلطة . وهو مالا يتوفر على شروط منح صفة المجتمع المدني لبعض الجمعيات القائمة آنذاك إضافة للعائق القانوني و المتمثل في عدم وجود قانون يرخص لإنشاء جمعيات مستقلة عن إطار الحزب.[1]

حيث جاء مرسوم مارس 1964الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الاجتماعية و الثقـافية و الرياضية ، و اعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة ، لهذا تعرضت جميع الإشكال التعبيرية و القوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات و القمع و محاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات و غايات الدولة.[2]

كما تم إخضاع مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة أولهما تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة ، و ثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية و الاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية و اجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني[3].فضيقوا الخناق على العديد من مؤسسات المجتمع المدني و تعرضت إلى الخطر التام او ضمها تحت مظلة الحزب الواحد.

---

[1] بوحنية قوي وآخرون ، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائري 2015، ص44.

[2] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق، ص 99.

[3] يحي وناس ، المرجع السابق، ص19.

ثم جاء الأمر 71ــ 79 و الذي يقضي بأن "الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات "كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 71ــ79 مبدأ تغييب إنشاء الجمعيات .[1]

إن قانون 1971شكل أداة الدولة و الحزب الحاكم في التأطير و التحكم في مختلف فئات المجتمـــــع و مراقبة توجهاتهم ، وكان نقلة نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة لكنه هيأ عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة و صداما مع النظام وهي مرحلة الثمانينات .

المطلب الثالث: المجتمع المدني في فترة التعددية

عاشت الجزائر مع بداية الثمانينات تحولات في البنى الأساسية التي تقوم عليها السلطة ، ولقد سمحت الظروف التاريخية و السياسية ، على بعث الحزب من جديد بإعطاء مهام ودور أساسي في النظام السياسي الجزائري ، على صعيد آخر شهدت الجزائر بداية للانفتاح السياسي و الاقتصادي تماشيا مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية الدولية ، وعبر هذه التحولات الاقتصادية عن رغبة الدولة الفعلية في التخلي عن دورها الاجتماعي ، ونتج عن هذا غليان شعبي و سياسي انتهى بأحداث أكتوبر 1988. ويبدو أن هذه الأحداث كانت بمثابة الانطلاقة الجديدة للنظام و المجتمع ، وهذا بالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث .[2]

فالتعددية الحزبية جاءت على أنقاض نظام الحزب الواحد ,الذي فشل في تحقيق تنمية سيـــــاسية و اقتصادية ، كما فشل في أحداث وفاق وطني يمكنه من الاستمرار ، فالأحزاب ظهرت بعد التعديل الدستوري عام 1989الذي لم يكن وليد ظروف عادية و إنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية اقتصادية واجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات و سلوكات الأفراد في السلطة .مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك إلى خطاب 10اكتوبر 1988الى تبني إصـــــلاحات سياسية و دستورية في كافة المجالات للقضاء على احتكار السلطة .[3]

---

[1] نادية بونوة ، مرجع سابق، ص127.

[2] حادي عثمان ، التجربة الديموقراطية و مسألة التعددية الحزبية في الجزائر، محاضرة مقدمة لطلبة الماستر "دراسات مغاربية"،مقياس الأحزاب السياسية في المغرب العربي جامعة سعيدة ، 2014ــ 2015،ص01.

[3] سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري,ط2، الجزائر ، دار الهدى للطباعة و النشر,1993، ص189.

وقد اعترف دستور 1989بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي ,حيث جاء في المادة 40بأن" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" ، وأقرت المادة 53مبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين ،كما سمح بحق الإضراب للاتحاد و المنظمات دون ممارسة في قطاع الدفاع الوطني و الأمن ، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة .[1]

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح مابين أحداث 1988و 1995، وذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر ، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور 1989وماتضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية ، وتشجيع المشاركة السياسية ، كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في تنشأة المجتمع المدني الجزائري لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة ، كجمعيات حمـــاية البيئة ، الجمعيات الخيرية المهنية ....الخ . وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات ، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان ،عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا ، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني و المحلي .

فعلى المستوى الوطني فقط ، تم تأسيس حوالي 434جمعية في غضون أربعة سنوات[2].

حيث ارتفع عدد الجمعيات من 86جمعية سنة 1988الى 151 جمعية سنة 1990، ثم الى اكثر من 600جمعية سنة1995 بعد ما سجلت تراجعا سنة 1992بسبب حل جميع الجمعيات التي لها علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ و جميع الجمعيات ذات الطابع الديني ليصل عددها حسب تصريحات وزير الداخلية و الجماعات المحلية سنة 2009 إلى أكثر من 80 ألف جمعية[3].

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عدد الجمعيات الوطنية	86	12	81	151	135	92	63	70	74	12

ولهذا كان تراجع الحركة الجمعوية سنة 1992بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي عرفتها البلاد ، جعل الأفراد يتخوفون من المشاركة أو المبادرة لتأسيس الجمعيات ، إلا أن استقرار

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989، الجريدة الرسمية ،العدد 09، الصادرة في 01مارس 1989.

[2] مرسي مشري ,المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في آليات تفعليةورقة مقدمة في ملتقى التحـــولات السيـاسية و اشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات ، كلية العلوم القانونية و الادارية ،جامعة شلف ،20أوت 2008، ص11.

[3] بوحنية قوي ، مرجع سابق، ص ص 45،46.

الوضع الأمني و انتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية ، وميثاق الوئام المدني أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر فظهرت منظمات ضحايا الارهاب كتوجه جديد ومجال عمل مستحدث لنشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر.[1]

المبحث الثاني :هيكلة المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر

إن مؤسسات و التنظيمات لها أهميتها في المجتمع المعاصر, وان أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا أو شموليا ، يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات و الإجراءات لحل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة و تسويتها,فالتنظيمات شرط أساسي للتقدم ، وذلك لان التنظيم يمثل القناة التي تجتمع فيها أراء الأفراد و تفصيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة ، بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات التي تعاني انهيار تنظيميا[2].

تعددت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية ، والاجتمـاعية و السياسية ، وقبل الحديث عن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، نشير بضرورة الحديث عن

[1] مرسي مشري،مرجع سابق، ص12.

[2] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق، ص 97.

الأحزاب السياسية في الجزائر ، التي يراها البعض من عناصر تكوينات المجتمع المدني ، وهناك من يستبعد الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني و أيضا نظرا للمكانة الهامة التي تتمتع بها عناصر المجتمع المدني . وأيضا نظرا للمكانة الهامة التي تتمتع بها هذه التنظيمات و الوظـــــائف و الأدوار التي تؤديها مع المجتمع المدني في الحياة السياسية .

أولا:الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية,فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة و إمكانية تنظيم التعاقب السلمي,كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان و حرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية .

و بعد الأحداث الدامية التي عرفتها خلال أكتوبر 1988و تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه متسببا في تغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال,فمسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الوحداوية الى التعددية هي المسألة الأكثر ضرورة ، فجاء دستور 1989ليضع القطيعة مع النظام السابق و يكرس مبادئ الحكم الديمقراطي .[1] فدخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية و التعددية الحزبية التي كرسها هذا الدستور بموجب المادة 40,الذي أقر التعددية السياسية و الحزبية وفتح المجال أمام مختلف الأطراف المشتركة في الحياة السياسية بالجزائر،ثم جاء قانون 89ــ 11الصادر في 05جويلية 1989ليؤكد على مبدأ التعدد الحزبي ، و ينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي.[2]

فظهرت على الساحة السياسية ما يقارب 40حزبا سياسيا وصلت فيما بعد الى 60حزبا ثلاث تيارات مختلفة هي : **التيار الوطني** و يضم (حزب جبهة التحرير ، و التجمع الديمقراطي الـــوطني) و **التيار الإسلامي** و يضم (حركة مجتمع السلم ، حماس سابقا ، حركة النهضة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت في1992)**و التيار العلماني** و يضم (حزب العمال و جبهة القوى الاشتـــــــراكية والتجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، و الحزب الشيوعي سابقا)

---

[1] ناجي عبد النور ، منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر "دراسة حالة الأحزاب السياسية "مجلة المفكر ، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر ــ بسكرة ــ ص116.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,قانون 89ــ 11المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي,الجريدة الرسمية ,رقم 27بتاريخ 5جويلية 1989.

و بعد صدور دستور 1996، تدعم بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 06مارس 1997بموجب الأمر 97ــ 09 و الذي تضمن عدة تعديلات منها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو جهوي أو عرقي و عدم استغلال مقومات الهوية الوطنية في المنافسة الحزبية بحذف كل ماله صلة بهذه المقومات من شعارات الأحزاب ، و فرضت على إنشاء الأحزاب السياسية و عملها عدة شروط أخرى تتعلق أساسا بشريط التأسيس و التشديد على مصادر التمويل و نظام الترخيص .....[1].

بالرغم ما جاء به القانون من محاولات لمعالجة وضع سائد فانه احتوى على ثغرات قد تؤثر على قيمته كقانون يكرس لحق أساسي هو حق الممارسة السياسية .

المطلب الثاني : التنظيمات النقابية .

إن العمل النقابي في الجزائر ليس وليد فترة التسعينات أو مرحلة ما بعد الاستقلال , وإنما يعود إلى الفترة الاستعمارية .بحيث خاضت الطبقة الشغيلة في الجزائر تجربتها النضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية ، ومع صعود المقاومة التحررية أسست العمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية سنة 1956، عرفت بالاتحاد العام للعمال الجزائريين[2].و يعتبر أهم تنظيم عمالي في الجزائر منذ اعلان ثورة التحرير و الذي لعب في تأسيسه السيد"عيسات ايدير" دورا رياديا عام 1956.[3]

ظهرت حوالي 28منظمة نقابية مع نهاية 1989و بداية 1990 وهي تقريبا نقابات قطاعية و فئوية و التي أسقطت الاحتكار النقابي "للاتحاد العام للعمال الجزائريين" و تمثلت هذه النقابات في :

أولا : النقابة الاسلامية sit دشن التيار الإسلامي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ عام **1990**للعمل في إطار خلق قواعد عمالية خاصة بها , وسعيا منها لاختراق الاتحاد العام للعمال الجزائريين ,و لقد حرصت الجبهة في أن تمثل في داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة ،التعليم الصحة ،السياحة، النقل ، الاتصالات).تمكنت هذه النقابة **(SIT)** بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا ، و القيام بعدة إضرابات مطلبية خلال تلك الفترة التي ميزت صعود قوى للجبهة

---

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص87.

[2] بياضي محي الدين ، مرجع سابق، ص 79.

[3] محمود بوضياف ، الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، دار المجد و النشر و التوزيع ، 2010، ص 83.

الإسلامية للإنقاذ (**FIS**) بعد نجاحها في الانتخابات المحلية ــ جوان 1990علما بأن النقابة الإسلامية للعمل (SIT) التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ (tis) في 1992، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين (السياسي ،الحزبي ،النقابي) التي عرفتها التجربة الحزبية في ثوب سياسي و ديني جديد /قديم لم يقطع صلته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة و موروثها السياسي الفكـــــري ، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما .[1]

3ــ اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر : أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في عام 1992 ، بهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ و رغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للـــــــدولة ، و قد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل ,و المدراء في الشركات الحكومية و الخاصة و بعض منظمات حقوق الإنسان.[2]

4ــ الاتحاد الوطني للفلاحيين الجزائريين (UNPA) تأسس عام 1953يضم حوالي 700 ألف عضو حسب إحصائيات 1997، و استقل الاتحاد الوطني للفلاحين عن جبهة التحرير الوطني سنة 1988.

5ــ النقابات المهنية :

هي من أقوى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر منذ بداية التسعينيات ، فمع إصرار النظام السياسي على تحجيم قوى المعارضة الوطنية و إفـــــراغ التجربة الحـــــزبية من مضمونها الحقيقي و إمعانه في ممارسة نهج إقصائي تضيقي ضد مختلف القوى السياسية و الحزبية ، و إزاء ضعف فاعلية الأحزاب السياسية و حرمان الجماهير الشعبية من حق التعبير عن نفسها و الدفاع عن مصالحها من خلال القنوات الرسمية (البرلمان ــ الأحزاب) أصبح ـــــــت النقـــــابات المهنية منابر بديلة للعمل و الممارسة السياسية و استوعبت عددا هائلا من الطبقة الوسطى في الجزائر .

المطلب الثالث: جمعيات المجتمع المدني

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص ص93،94.

[2] ايمن ابراهيم الدسوقي،" المجتمع المدني في الجزائر"، المستقبل العربي ،العدد 259(سبتمبر 2000،ص65.

* للتفاصيل حول الاحكام العامــة للقانون رقم 90- 31، أنظر : الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطـية الشعبيـة،وزارة العدل، قانون رقم 90- 31المؤرخ (في 17 جمادى الاولى عام 1411ه الموافق ل 04ديسمبر 1990)، المتعلق بالجمعيات.

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينيات بعدما تبنت ال ـــــدولة القانون و المنظم و المسير لهذه التنظيمات الاجتماعية و يمكن تفسير هذا التطور السريع و الذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى عامل أساسي ومهم ، ويتمثل في فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية

شكلت الجمعيات المدنية بمختلف اتجاهات و تنوع نشاطاتها دعامة متينة من دعائم المجتمع المدني في الجزائر ، حيث وصل عددها إلى أكثر من 50ألف جمعية معتمدة رسميا . و يعتبر قانون 90ـ 31المؤرخ في 4ديسمبر 1990 الذي يحدد كيفية إنشاء و تسيير الجمعيات *

ويولي الدستور الجزائري مكانة هامة لحرية إنشاء الجمعيات و تشمل حرية إنشاء الجمعيات المجال السياسي ، ولكنها تشمل أيضا حماية حقوق فئات معينة كالمرأة و الطفل و الم ـــرضى و المعـوقين و المستهلكون و المستفيدون من الخدمات العامة .

شهدت الجزائر حركة جمعوية لا مثيل لها و تجسد هذه الجمعيات النقابية في مايلي:

أولا:المنظمات النسوية : شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة السياسية و المدنية ، وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة ،و خاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تتعدد انتماءات أعضائها الى اتجاهات و تيارات فكرية و اجتماعية و سياسية مختلفة ,فهناك جمعيات نسائية تدافع عن حقوق المرأة و حريتها و هناك جمعيات خيرية نسائية ، وجمعيات تابعة لأحزاب المعارضة مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية و هناك جمعيات تابعة لأحزاب السلطة.

أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) ، وتقوم بدعم الحكومة رغم تعدد التنظيمات النسوية في الجزائر إلا أنها غير فاعلة بسبب عدم الاستخدام العقـلاني و انقسـامها الإيديـــولوجي و التنظيمي .

2ـ جمعيات حقوق الإنسان :

تحظى هذه االمنظمات باهتمام فئات نخبوية ثلاثة,فئة المحامين ,فئة الجامعيين ،و فئة الأطباء، كما أن تيار اليسار و الحركة الثقافية البربرية يستثمران في هذا المجال بشكل بارز وحيوي ,وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية هي :[1]

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان :

هي منظمة غير حكومية ، تعود نشأتها الى سنوات 1985، أسسها "علي يحي عبد النور"،هي عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، تهتم بالدفاع و حماية حقوق الانسان الجزائري.

الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان :تأسست على يد السيد (فتح الله) في 1987,تشغل منصب مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب ,وعضو في المنظمة العربية لحقوق الانسان ، تهتم بالدفاع عن حقوق الانسان و ترقيتها من خلال تعميم مفاهيم كرامة و حرية المواطنين

المرصد الوطني لحقوق الانسان:

هيئة استشارية حكومية ،أنشأت لمواجهة حملات المنظمات غير الحكومية خاصة العالمية ، التي عرفتها الجزائر في سنوات الأزمة حيث استشرى العنف و العنف المضاد على اثر إلغاء المسار الانتخابي[2] يمكن القول بأن جمعيات حقوق الانسان تشكل النواة الأساسية لتطور المجتمع المدني و دولة القانون ،ولكن لا يتم ذلك في ظل توفر المناخ السياسي و الأمني و القانوني ،فشكل حقوق الإنسان مرتبط بإشكالية الديمقراطية و دولة القانون.

3ـ الجمعيات التطوعية:

عرفت السنوات الاخيرة ظهور عدد من الجمعيات التطوعية المستقلة عن السلطة في مظهرها و التابعة لها شكلا ، منها منمة أبناء الشهداء و يترأس هذه الجمعيات شخصيات سياسية معروفة أو وظائف حكومية ، كالمنظمة الوطنية للمجاهدين التي كان يرأسها السيد "علي كافي"رئيس الجمهورية الأسبق حتى عام 1996.[3]

4ـ الحركات الطلابية:

---

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص84.

[2] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 85.

[3] أيمن ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 68.

رغم ظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية ، الا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من اشعاعها و قوة تأثيرها ، و تحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها و ابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن و الامة ، وقد سيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير بحيث أصبحت التنظيمات الوطنية الاخرى و التنظيمات المحسوبة على التيار البربري هامشية ولا تؤثر في الساحة الطلابية ، وغطى الاتحاد العام الطلابي الحر و الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين ،و الذين يدوران على التوالي في فلك حزبي حركة مجتمع السلم و حركة النهضة على باقي التنظيمات خاصة في مطلع عشرية التسعينيات و أصبحا هما الناطق باسم الحركة الطلابية و المفاوض أمام الإدارة.[1]

المطلب الرابع :وسائل الاعلام

إن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور و التنمية وأيضا منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله ، كما خضعت الممارسة الإعلامية أيضا إلى جملة من النصـــوص و القوانين ,ففي مرحلة مابعد الاستقلال كان الإعلام جزأ لا يتجزأ من تصور السلطة ، الى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988التي عجلت بصدور قانون الإعلام 1990أقر بالتعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية و إشادة بمبدأ حرية الـرأي و التعبيـر .شهدت الجزائر تحـولات مهمة في القـوانين و التشريعات المنظمة للحياة الإعلامية .

الفترة الاولى :من 1988الى غاية 1990

صدر في هذه الفترة منشور 19مارس 1990 سمح بتشكل رؤوس أموال جماعية و استثمارها في مجال الإعلام ، وهو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في الم ـــؤسسات العمومية أما البقاء آو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة او الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي

(الأحزاب)، و التعددية الإعلامية من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال ,حيث بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ التدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية ،فقامت بإلغاء وزارة الإعـــلام ، وتنصيب المجلس الإعلام للإعلام في جويلية 1990من المادة 56من قانون الإعلام " ان هذا

[1] محمد بوضياف ، مرجع سابق، ص86.

المجلس هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي" [1]. يحرص هذا المجلس على الممارسة الفعلية لحرية الإعلام .

الفترة الثانية : من 1990الى 1994

تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار سياسيا بعد القاء نتائج الدور الاول من اول انتخابات التشريعية التعددية و اعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992، تأثر قطاع الصحافة سلبا بقرار حالة الطوارئ و صدور نص تكميلي للنص الاساسي لحالة الطوارئ و فيه اعطيت للحكومة صلاحيات كانت مخولة للعدالة ، تحمل في طياتها خطرا كبيرا لحرية الرأي و التعبير ، و ابتعاد التشريع الجزائري على الضمانات التي تعطى للصحافة[2].

الفترة الثالثة :من 1994الى 1999

في هذه المرحلة تدهورت العلاقة بين السلطة و الصحافة ، بسبب الرقابة و توزيع الاخبار و تدهور حالة الحريات العامة و حرية التعبير .و قد تم تأسيس تنظيم جديد "جمعية الصحافيين الجزائريين "(AjA)وأصدر بيانا بتاريخ 04 جويلية 1995 يندد بالانحرافات الخطيرة التي مست مهنة الاعلام ، ثم أنشأت نقابة وطنية للصحافيين الجزائريين (SNjA)يوم 23 سبتمبر 1995، وواصلت السلطة بالضغط على الصحافة بحجة خطورة الوضع الأمني ، حتى أعلن في 04 جوان 1998 عن تأسيس نقابة وطنية للصحافين (SNj)وعقدت مؤتمرها الأول في 25ـ 26 نوفمبر 1999.[3]

إن الظاهرة الإعـــــلامية في الجزائر مرتبطة بطبيعة النظام السياسي و يميز ممارستها الخضـــــوع و التبعية

من خلال هذا الفصل تناولنا فيه مراحل تشكل المجتمع المدني في الجزائر انطلاقا من 3 مطـــــالب ، أولها المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية ، والثاني في فترة الأحادية و الثالث في فترة التعددية ، أما المبحث الثاني تطرقنا الى هيكلة المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر (منظمات نقابية و الجمعيات و الإعلام....)

---

[1] قانون رقم 90ـ07المؤرخ في 03افريل 1990المتعلق بالاعلام, الجريدة الرسمية ,عدد 14اليوم 04افريل 1990.
[2] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق،ص 104.
[3] المرجع نفسه ، ص 105.

وبخصوص هذا الفصل نستنتج منه خلاصة كالتالي :

عرف المواطن الجزائري العمل التطوعي منذ القدم ، مستمدا ذلك من مبادئ الدين الاسلامي التي كانت تدعو إلى الإحسان و العمل الخيري، و تجسد ذلك في نظام الوقف و الحبوس ومؤسسات التعليم الدينية و التربوية. وتجلى تنظيم المجتمع المدني مفهومه الحالي في اطاره القانوني ابان حقبة الاستعمار الفرنسي ، بعد القانون الذي أصدرته السلطات الفرنسية عام 1901السماح للمواطنين بتشكيل الجمعيات ، ونتج عن ذلك ماعرف بالحركة السياسية الوطنية .

وبعد الاستقلال جمعت كل التنظيمات الحزبية ، الجمعوية و النقابية ، في يد النظام الحاكم في حيز جبهة التحرير الوطني . و لم تشهد الجزائر في هاته الفترة مجتمع مدني فاعل ذو مؤسسات قانونية، الى غاية أحداث أكتوبر 1988 ، الاوضاع المزرية التي وصلت اليها البلاد نتيجة الصراع الداخلي ،على مستوى النظام الحاكم. و فيها صدور دستور 1989الجزائر كان نقطة تحول للانتقال من مرحلة الاحادية الى التعددية الحزبية القائمة على أسس ديمقراطية ، تم فيها فسح المجال أمام تشكيل الاحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني ، الى ان تم توقيف المسار الانتخابي 1992 "مرحلة العشرية السوداء " ، وفيها تعطلت جميع المؤسسات الى أن جاء دستور 1996، يعيد بناء أرضية قائمة على حوار وطني يضم جميع الشرائح ، وفيها تم اعادة المجتمع المدني بحلة جديدة لاحتواء الدستور على مواد تكرس تفعيل منظمات المجتمع المدني و تشجيعه الى إشراكه في القضايا تخص المصلحة العامة للبلاد.

الفصل الثالث:

دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية السياسي

لقد زاد الاهتمام بالمجتمع المدني في العقدين الماضيين ، وأصبح يعول عليه كأحد أهم القواعد الرئيسة في تحقيق الطموحات التنموية ومن بينها التنمية السياسية خاصة بعد أن تنامي في التغيير الاجتماعي و التحديث في المجتمعات العربية .

فبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم ،والى أهمية الأدوار التي يضطلع بها و التي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها ، والتي تحدث التحول المراد للوصول إليه نظرا لما بحوزته من إمكانيات وقدرات وخبرات ، فان انبعاثه ومشاركته في الحياة السياسية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة للتغلب على أزمات التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية خصوصا في المجتمعات النامية التي لازالت تتخلص من التخلف ولم تعرف الانعتاق السياسي بعد.

المبحث الأول: المجتمع المدني وعلاقته بوسائل وآليات التنمية السياسية

تهدف التنمية السياسية إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية ,وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين ، من خلال هذا المبحث سنقوم بمعالجة دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية وكذا التنشئة السياسية و الديمقراطية إضافة إلى الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: المجتمع المدني وعلاقته بالتنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة (الأسرة ,المدرسة,وسائل الإعلام.....)من خلالها إلى إكساب الفرد طفلا ــ فمراهقا ــ فراشداــ القيم و المعايير و التوجهات السياسية اللازمة و الضرورية لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع . [1] وقد ظهر مصطلح التنشئة السياسية ليبحث عن كيفية تشكل الثقافة السياسية ارتباطا وثيقا حيث أن التنشئة السياسية هي أساس الثقافة السياسية .

وقد ظهر مصطلح التنشئة السياسية ليبحث عن كيفية تشكل الثقافة السياسية في المجتمع أسباب اختلاف الجماعات في اتجاهاتها السياسية داخل الدولة الواحدة و التنشئة السياسية على ذلك تعني العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة و تطورها,ونتيجة لذلك تتباين التنشئة السياسية للأفراد و الجماعات وهناك منظمات عديدة تسهم في عملية التنشئة السياسية منها الأسرة ــ المدرسة ــ المؤسسة الدينية ــ المهنة ...وقد تتعارض فيها من حيث المبادئ و المعتقدات التي تسعى لغرسها في الفرد.[2]

فالتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية و التي من خلالها يكتسب الفرد الاتج ـــــاهات و القيم السائدة في المجتمع ,كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع ,وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف الى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية و الدكتاتورية تحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين موافقة واتجاهاته الفكرية و الإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي.

---

[1] سمير خطاب ، التنشئة السياسية و القيم ،جامعة المنوفية ــ ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع 2004،ص28.

[2] هشام محمود ألأقداحي ، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2009،ص ص 22،21.

وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأملية وتعليمية و تثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع لذا ينبغي ان تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني لكونها مؤسسات مستقلة وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل اطار المجتمع وعلاقته بالدولة.

وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية ,فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية و الصراعات الحزبية و الطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الأخر فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف , وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معيير القيم الصحيحة الى القيم الضيقة التي تساهم في تهميش الثوابت الوطنية و الولاء المطلق للمواطن.

وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم و السلوكيات السياسية لمكونات المجتمع ,والذي يمهد الطريق الى العنف السياسي و بالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة وتجعل غير مستقر سياسيا و أمنيا .[1]

تساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة ,من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على ح ـــزب واحد أو عائلة معينة أو طائفة معينة ,حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية و تفاعله معها ,فهناك مجتمعات تتميز بقوة الو لاءات ولانتماء مواطن على أساس المواطنة ,مما يدفع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية و يساهم في النهوض و التنمية للمجتمع من خلال مكونات التنشئة السياسية .

1ـ ثقافة الفرد المكتسبة:

إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه.

2ـ ثقافة الفرد الذاتية ان ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعا لشخصية الذاتية ومحيطه الأسري و المجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة .مما تجعل تلك الثقافة جزء من شخصية فبدافع

[1] معراجي أمين ، دور المجتمع المدني في احداث عملية التنمية السياسية في الجزائر 2004ـ2014،مذكرة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة مولاي الطاهر ـسعيدة ـ،2014ـ2015،ص ص 131،132.

عنها و يهتم أمرها .والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية و الآراء السياسية و الاتجاهات الفكرية و القيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم.

3ـ ثقافة المؤسسة السياسية : ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام أو الأحزاب السياسية ,ومن هذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية و الفلسفية للأنظمة الأحزاب داخل السلطة و خارجها .[1]

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتنوعة وهي مستقلة في عملها عن الحكومة, وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن و الدولة من اجل تحقيق القيم الاجتماعية و التعددية الثقافية و الفكرية.

وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية ,ويتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي و التثقيف الاجتماعي و السياسي ,من خلال دورها الأساسي و الفعال في نشر التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة .

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة وهي المنظمات تقوم بعملية تثقيف و تفعيل مشاركة الناس في تعزيز مصيرهم السياسي ,ومواجهة الأزمات و التحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية ,كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية .

وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وع ـــــدم شعورهم بالـــــولاء و الانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد و يجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته .

التنشئة السياسية السلمية تؤسس الاستقرار السياسي في المجتمع ,ولتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير و النخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز في حالة الاستقرار السياسي في

[1] معراجي أمين ،مرجع سابق، ص132، 133.

المجتمع .وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير و ثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع .

ولهذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني ، لكونها الأقدر على ممارسة الدور التربوي التثقيفي في المجتمع على العملية الديمقراطية من خلال العلاقات الداخلية لكل مؤسسة.

المطلب الثاني : المجتمع المدني و المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لانجازها وقد تكون لديه الفرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لانجازها وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال ممارسات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو مناقشة القضايا العامة و الاشتراك في الحملات السياسية .[1]

فبالرغم من أن مفهوم المشاركة السياسية كان موضوعا للجدل و الحوار الذي يعكس اتجاهات متباينة إلا إن التعريف الذي يروق لنا هو ذلك الذي يعرف المشاركة ,بأنها حرص الفرد على أن يكون دورا ايجابي في الحياة السياسية من خلال مزاولته الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة ، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسطية .[2]

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه الخصوص ، وما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود و الإمكانات و القدرات المادية و البش ــرية و الفكرية و التنظيمية اللازمة للعمل التنموي من ناحية ومن طبيعة ونوعية التغييرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية و ما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى.[3] وعلى الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية,وعلى الرغم من أهميتها وضرورتها فان مفهوم المشاركة لايزال غير متفق عليه .فهناك من يعرفها بأنها محاولة للتأثير على صانعي القرار ومتخذيه في منظمة ما ، ومن ثم يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته و رغباته

---

[1] هشام امحمود الاقداحي ، مرجع سابق، ص 41.

[2] داود الباز ،حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2002،ص 18.

[3] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي ــ البنية و الاهداف، الجزء الثاني، مصر ، دار المعرفة الجامعية ، 2002،ص ص 74ــ75.

تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية و الجدير بالذكر أن التنمية السياسية تعتمد أساسا على جهود المجتمع المدني في زيادة ودعم المواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب ، لذلك ونظرا لأهمية المشاركة السياسية كهدف من أهداف التنمية السياسية ، خاصة في الدول النامية حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية بجلاء... ، وهي تشكل لجميع الأنظمة السياسية المعاصرة التحدي الأكثر خطورة . [1]

تقوم فكرة المجتمع المدني على أن المشاركة السياسية للشعب لايجوز أن يبحث عنها مجرد زيادة الآراء بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة و تصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية . وعلى أساس هذا التحليل و كلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا ، كلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ، هذا التغيير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية ،و إبراز القدر الممكن من التعدد و التنوع على مختلف أصعدة المجتمع وينتج عن ذلك إشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم وتحقيق أهدافهم عموما ويضيف ***هوسيلتزبيرت*** حتى يمكن تحقيق رغبات وأهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات و المهارات من قبل المشاركين.

وما حدث في الجزائر هو تطور في نفس الاتجاه ، في اتجاه المزيد من المشاركة ومزيد من المحاسبة ، وما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية ، وعوامل إقليمية ودولية .وتكوينات المجتم ــع المدني في الجزائر ،هي الأكثر استجابة وإلحاحا مزيد من المشاركة في إطار التفاعل الحاصل بين ماهو في الداخل وبما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية و المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي [2] ، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عدد وعضوية أدى بالضرورة الى زيادة الطلب على المشاركة السياسية .

لقد تدعم دور المجتمع المدني و منظماته بالجزائر في المشاركة السياسية ، بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها:ملائمة الإطار القانوني و التشريعي المنظم للحياة السياسية ، والتحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر و الذي يعتبر كخطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب وجماعات الضغط ، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيلة بين المواطن و الدولة .

---

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص139.

[2] يوسف مكي ، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الاصلاح"،
<http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601>

ان الواقع يكشف على وجود نقلة نوعية في أداء منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية حسب ما تم عرضه من ملامح كما يكشف أن المجتمع المدني واقع تحت سيطرة فعلية عنيفة وعلى الرغم أن النقابات المهنية و المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان تشكل أبرز أجزاء قوى المجتمع المدني ، فإنها محتلة ومسيطرة عليها من قبل الحكومة ، التي تمارس عليها ضغوطا و قيودا شديدة تحد من قدراتها على الحركة وسط الجماهير و القيام بنشاطاتها و التعبير عن رأيها بحرية وممارسة حقوقها [1]، لقد أدى غياب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ــ بسبب إفرازات الأزمة ، إلى ضعف الوجود الحزبي و البرامج السياسية عند إجراء الانتخابات ، حيث تأثر نمط المشاركة السياسية بطبيعة النظام السياسي .

ويأتي التركيز على السلوك الانتخابي و الأدوات السياسية الفاعلة فيه من موقع تأكيد أن السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي ,يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف على مستوى المشاركة السياسية ، فالأمر الجوهري في دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية هو أن يساهم من ناحية تحفيز الناخبين على الاقتراع لصالح من يقتنعون بأهليتهم بالفوز ومن ناحية أخرى في تعميق وعي جماعي لدى جمهور ما خصوصا و الرأي العام عموما بأهمية التصويت الى أكثر المرشحين مصداقية وكفاءة و المقصود بالمصداقية المواءمة بين برنامج المرشح وقدرته على الوفاء بما مر في البرنامج الانتخابي من التزامات ، أما الكفاءة فالمقصود بها هو القدرة على الممارسة .

إن دور منظمات المجتمع المدني تحفز الناخبين على الاقتراع ودورها في تشجيعهم على التصويت للمرشحين ذوي المصداقية و الكفاءة هما وجهان لعملة واحدة .فكلما زاد عدد المقترعين زادت فرصة انتخاب من هم أكثر جدارة و كفاءة ، وهذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل التحديد وممارسة الرقابة على السلطة السياسية و أدائها من خلال تفعيل المشاركة السياسية.

كذلك فهي تلعب دورا هاما في مساعدة الأعضاء و الجمهور على بناء مرجعية الحكم على المترشحين ومثال ذلك تنظيم وسائل الإعلام للحوارات مع المترشحين ,ودعوة بعض النقابات أعضاءها للمشاركة ,ودعم المترشحين مع دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين (A +UG),

[1] حسين دعشة ، " المجتمعات العربية بعيدة عن الاصلاح الجاد و الشفافية المسؤولة" ، <http://www.alwasatnews.com/topic.asp?tID=35336&mydate=2-51-2005>

للرئيس *زروال* في الانتخابات الرئاسية (1995)[1] ولكن ينبغي الاعتراف بوجود مجموعة من العقبات و العوامل المعيقة لتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية و التي تدور كلها في محور طبيعة العلاقة بينه وبين سلطة الدولة ,فمصدر الخلل و الاضطرابات هو احتراق الدولة للمجتمع المدني ,مما يحد ويقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم ,ويحد كذلك من المساحة الخاصة التي يستطيع المواطن التحرك فيها دون الاصطدام بالدولة.

إذ من الممكن لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة سواء كانت سياسية أو نقابية أوجمهورية تساهم بشكل كبير في تربية المواطن على المواطن على المشاركة الفعالة ، وعلى اتخاذ المبـــادرات و المساهمة في كل مايهم الشأن العام.

وفي الأخير يمكننا أن نتفق على أن المشاركة السياسية تتم عن طريق وظائف عدة انتخابات تعددية تنافسية ــ تنويع الكفاءات وتدعيم المؤسسات السياسية بنخبة من فقهاء القانون .

ــ تنظيم الصراع السياسي وذلك بنقل الجدل السياسي الى داخل البرلمان ,وتحقيق الاندماج و التقارب و الشراكة السياسية .

ــ إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير لرفع حجم المشاركة الانتخابية.[2]

المطلب الثالث:المجتمع المدني و الديمقراطية

إننا نعتقد أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ إلى في رحم دولة قوية ,لكن بشرط أن تكون دولة ليبرالية قائمة على احترام القانون و المؤسسات الدستورية ,ونذكر هنا بالأصوات التي ارتفعت في بعض بلدان أوروبا الغربية رافعة شعار "قليل من الدولة وكثير من المجتمع المدني "وجاءت بعد ذلك القضايا الأمنية و البطالة ,ومشكلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال واتضح أنه لا بديل عن دولة قوية لكن بشرط أن تستنفي قراراتها وقوانينها إلى تمثيل شعبي حقيقي.

---

[1] أيمن ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص76.

[2] ناجي عبد النور ،مرجع سابق،ص117.

أما في البلدان النامية بصفة عامة ,و البلدان العربية بصفة أخص وفقد استغلت السلطة القائمة في كثير من هذه البلدان طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني و إلجام الأصوات المنادية بالحريات و الديمقراطية .[1]

والديمقراطية بمفهومها الواسع تعني ميل الفرد وتمسكه باستشارة الآخرين قبل اتخاذ القرارات ودعم الانفراد بالرأي وقبول الرأي المخالف و الاستماع لرأي الآخرين ومناقشتهم للوصول إلى الرأي السليم.[2]

الديمقراطية فكرا وممارسة أو مفهوما وواقعا علميا ، تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين لمجتمع ما، و التكتل السياسي لوجوده ، ولا تجد بينهما المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني ومؤسساته التي تمثل القوى الفاعلة فيه " الجمعيات و النقابات ...الخ" هذه المؤسسات التي تتخذ في إطارها التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية و إيديولوجية وسياسية هي عامل نمو المجتمع المدني وتقدمه ، وهذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الاجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعلية و التأثير للمجتمع المدني في كل مرحلة.

بناءا على هذا وانطلاقا من المفهوم الحقيقي لتفاعلات التغيير السياسي مع واقع المجتمع المدني في الجزائر فان دراسة دوره في بناء الديمقراطية سيقتصر على تحليل المحاور التالية :

أولا :المجتمع المدني وبدء التحول الديمقراطي

عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات أول ظهور للمجتمع المدني الحدي ث مع انتشار الصحافة ووسائل الإعلام و النشر وأنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية والاجتماعية...

وتنامت حتى أصبحت قطبا اجتماعيا وسياسيا مؤثرا ، وراحت تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية حيث أخذت تتحدث عن الديمقراطية وتفعيل الدستور و التعددية.

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخ ـــــلاقية و الدينية و الاجتماعية للمجتمع ، ولكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة

[1] الحبيب الجنحاني ، مرجع سابق، ص ص 43، 44.
[2] سمير خطاب ، مرجع سابق ، ص 29.

السلطة السياسية ، والمتمثلة أساسا في احترام الاختيار الحر للشعب و التداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة احترام " الاختيار الحر للشعب و التداول " التنظيـــم و التعبيـــر و المعارضة و التعددية السياسية ، احترام الحريات الفردية و الجماعية وحقوق الإنسان و الثوابت الوطنية ، تحقيق العدالة و المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع المواطنين دون أي اعتبار ع ـــــرقي أو جهوي ، وأخيرا احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات .[1]

شكلت كل هذه المطالب في لك الحين مظهرا من مظاهر الصدام السياسي اليومي مع النظام السياسي ، ومع البرامج الحكومية ، ومع رفض الانفراد بالقرار و الوقوف ضد الممارسات التي اعتبرت معادية لحرية الرأي وحقوق الإنسان.

تفاعلت تصادمات القوى الاجتماعية بالنظام السياسي مع أزمة حادة تطلبت إعادة النظر في العلاقة مابين المجتمع و الدولة ، وذلك في أحداث أكتوبر 1988التي يصفها المحللون بنقطة التحول الهامة متخذة شكل تحركات مطلبية " سياسية ، اقتصادية " بالأساس ، وهكذا تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر ، وتم الإعلان عن تغييرات جذرية " سياسيا ، اقتصاديا"

تجسدت عمليا بتعديل دستوري في 23فيفري 1989، كوثيقة عقد اجتماعي " تنظم وتؤطر ممارسة التعددية السياسية، وتفتح المجال أمام مختلف الفعاليات وقوى المجتمع المدني لتهيكل و التنظيم و العمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل و الممارسة.

إن التبني الذي لا يجب الإقرار عنه هو أن هناك وجهات نظر أقل تفاؤلا حول تطورا منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الديمقراطية في الجزائر ، وترى هذه النظرة أن ما تم من عمليات تحرير ليبرالية وسياسية كانت برغبة وبقرار من النخبة الحاكمة التي واجهت ضغوطات متعددة بسبب الأزمات الاقتصادية ، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق هددت الاستقرار السياسي ، ولترضيه الجماعات المتأثرة بالأزمات الاقتصادية وسياسات الإصلاح الاقتصادي المصاحبة لها ، ثم سن قوانين واتخاذ إجراءات تحرير ليبرالية جديدة ، فقامت النخب الحاكمة بتقديم فرص جديدة وان كانت في الغالب محدودة ومقيدة لإنشاء منظمات المجتمع المدني ,وحسب هذه النظرة فالمجتمع لم تأخذ بعد صيغ المؤسسية ,وهو غير مندمج ولم تتأسس لديه فكرة الاجتماعية و لمصالحة العامة في تلك المرحلة لكي

[1] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص131.

تكون له القدرة اللازمة للتأثير في العملية السياسية ، إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في التأثير في بناء الديمقراطية وتوجيه المطالب

ثانيا: العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر

النظرة الموضوعية لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها، ولكن مع الحذر الشديد في وصف الجدل القائم ,فقد تبين من خلال ما جرى تقديمه في المحور الأول أن تأثيره كان ضعيفا في عملية انبثاق التحول إلى الديمقراطية ، فماذا عن تأثيرا الديمقراطية في المجتمع المدني؟ هل انبثقت فعلا حالة من التفاعل التأثيري ، الدياليتيكي بين قوى المجتمع الم ـــــدني و الديمقراطية ,على اعتبارات أن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين.

أولهما :دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية و التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني .[1]

في ظل التحول الديمقراطي ، شهدت الجزائر تحولات "مظهرية "تمثلت في النمو الكمي لمؤسسات المجتمع المدني ، وهو ماكان باعثا في خلق الحيوية و الحراك ــ ولكن هل تقاس الديمقراطية بالكثرة العددية ؟ماذا عن أداء المجتمع المدني بعد الانفراج الديمقراطي ؟و ما مدى ارتباط الكثرة العددية للقوى و التنظيمات بمزيد من التنمية السياسية؟بعيدا عن التفصيل يمكن استيضاح الأمر عن طريق بعض نماذج التنظيمات في المجتمع المدني الجزائري مع ضرورة فهم السياق السياسي الذي يشكل ويقيد ويحدد إمكاناته واحتمالاته كمحرك للتغيير الاجتماعي و السياسي [2]وعلى وجه الخصوص فان السياق السياسي مهم وجوهري عند تقييم المضامين السياسية الممكنة و المحتملة للمجتمع المدني .

فعلى سبيل المثال وقبل التطرق إلى منظمات المجتمع المدني بجدر التطرق إلى أداء الأحزاب السياسية التي انطوى أدائها على قصور واضح فهي لم تمتلك الوسائل الشرعية للفعل السياسي ، ولم تشكل منذ البداية بمجالـــها الثقافـي كشرط لازم لأية ممارسة للشأن العام، ولا من حيث المحتوى الإيديولوجي.[3]وتعاني الأحزاب من تحديات تفتك مضامينها البنائية سواء على صعيد علاقتها بالقوانين التي تحكمها ، وعلى صعيد علاقتها بالمجتمع و المواطن أو مع السلطة الحاكمة ، التي لم تكن ترغب في الاستمرار

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص132.

[2] "عمران الرشق ،" هوية الأقليات بين الدولة المجتمع المدن http://www.achr.nu/new829.htm.

[3] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 132.

في العملية الديمقراطية باعتبارها عملية غير مأمونة العواقب وهنا يحذر ***عزمي بشارة*** من أنه في غياب التزام القوى السياسية المتنافسة بالقواعد الإجرائية الديمقراطية قد تؤدي انتخابات حرة وواسعة إلى انقلاب كما حصل في الجزائر ، فبعد النجاح الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ثم إيقاف العملية الديمقراطية قيد التكوين ــ بحجة أن جبهة الإنقاذ سوف لن تحترم الدستور رغم أن الإستراتيجية الحقيقية للفيس (FIS) لم تتضح بعد بالشكل الذي يمكن أن يمثل تهديدا كبيرا "للديمقراطية "و "المجتمع".

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني وأهمها النقابات المهنية ، فهي وان تزايدت نشاطاتها وتحركاتها بعد الانفراج الديمقراطي ، إلا أن أدائها في إطار عددها وعضويتها لايزال دون المستوى المطلوب ، وهي تعاني من التحديات ذاتها التي تعاني منها الأحزاب السياسية ، حيث تزاوج النقابات المهنية بين العمل النقابي وبين العمل السياسي، وهي تعاني من مشكلات قانونية بالأساس.

وبالنسبة للنقابات العمالية ، فعلى الرغم من ضخامة حجم عضويتها و أهمية دورها الا أن تمثيلها لصالح الطبقة العاملة لا يزال دون المستوى المطلوب ، وتأثيرها على القطاعات العمالية محدود للغاية ضمن الإطار فان العمل النقابي التعددي لا يزال غير معترف به في واقع الأمر ــ رغم دستورية وقانونية وجوده ــ فالتجربة النقابية التعددية بنيت بما لايدع مجالا خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي و المستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بحركة الاعتراف الاجتماعي و الفعلي به حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني و الدستوري خلال فترة بداية التسعينات كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقى حقا نظريا وشكليا حتى الآن ,وكمواجهة دولية لديمقراطية يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي .

وعلى الرغم من تعزيز ديناميكية الجمعيات بالانفراج الديمقراطي إلا أن طبيعة العالقة بينها وبين الدولة تتميز بسلطات الإشراف والرقابة ولحل التي تتمتع بها الدولة في مواجهة هذه المنظمات .فأغلب القوانين تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ، وتتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها من دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة فضلا عن إلزامها قواعد محدودة و التدخل في قرارات الجمعيات بعد صدورها هذه الصلاحيات تنقص من استقلالية المنظمات وتتحول في بعض الأحيان إلى رقابة أفقية تؤثر سلبا فيها وتخلق لها مشاكل عديدة تفوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه الجمعيات وتصبح مصــدرا للتوتر وعــدم الثقة بين الــدولة و المنظمات ومن أمثلة ذلك العلاقة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان التي لعبت دورا كبيرا في

الضغط من أجل تبني أو تجسيد بعض المطالب المتعلقة أساسا بحماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط أو التحرك .وتعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيق عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية، خاصة أنها تملك دعما من الهيئات الحقوقية الدولية [1].

هكذا فانه في ظل السلطوية و السيطرة الحكومية وانطلاقا من الواقع السياسي في الجزائر فان استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي:

1ــ تعديل التشريعات بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط

2ــ تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ,وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية و التطور الديمقراطي .

3ــ توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاساتها في سلوك المواطنين .

4ــ تطوير العلاقة مع الدولة ، والتأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية ، تقوم على التأثير المتبـادل و المتطور تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، والتأكد على التكامل بينهما ويتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر و الآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابا على الجميع.

5ــ تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات المجتمع المدني، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع وتكسبها الشرعية و الاعتراف، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذا المنظمات، وتأكيد مبدأ الثقافة بالنسبة لبرامج النشاط و التمويل. 6ــ العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ، ولا سيما النقابات و الجمعيات و الاتحادات المهنية و الصحافة ولجان حقوق الإنسان و أجهزة الإعلام عن هيمنة السلطة.

المطلب الرابع : المجتمع المدني و الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية ، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية [2] ، وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة

[1] معراجي أمين ، مرجع سابق ،ص ص 126 ،127.

[2] أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص73.

الاستقرار السياسي ، فالاستقرار السياسي أصبح بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي و الدولي ولماله من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي .[1]

كما أن الاستقرار السياسي مقومات أساسية لابد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه ، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر؟

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا ومميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة ، ومنها أزمة الاستقرار السياسي لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد و النظام ، وهذا من شأنه تفعيل مقوم للاستقرار السياسي ، المجتمع المدني يسمح بتوفير المـرونة و الثقافية في التعامل مع المطالب المجتمعية ، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب ، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية وامتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي و السياسي ، وفتح الباب للتعبير عنها سلميا بالتعبير عن الـرأي العلني و تعميق مفاهيم العمل المؤسسي و تأكيده مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي و العمل الجماعي وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق سلمية .

نلاحظ إن سبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وما استنتج ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة ، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي .وذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك من طرف السلطة و المؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على أبعد الحدود ، رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليات المجتمع المدني ، ودعوتها لتبني الأساليب و الطـــرق السلمية ــ التي تعتبر من صميم عملها ومقوماتها ــ لتجاوز الأزمة واستعادة الأمـــــن و الاستقرار.

والملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كالجمعيات حقوق الإنسان) في تدعيم الاستقرار السياسي وذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة ، واتخاذها المواقف مساندة ومدعمة لمساعي الوئام و لمصالحة بعد ذلك.

[1] هشام محمود الاقداحي ، مرجع سابق، ص 19.

تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول ، وذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة ، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي ، لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية و التعددية السياسية .

رغم هذا الوضع وفي اتجاه احتواء عناصر الأزمة السياسية ، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية ، وبتيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في انجاز الأعمال ومشاريع مشتركة ، والقضاء على ترسبات التفرقة الطائفية و الفئوية .

وهذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب و المشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض و الضغط السلمي ، كلها مؤشرات تؤكد على تغيير طفيف وتحسن نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي و المجتمعي .

كما رأينا سابقا فان مساهمة المجتمع المدني لسير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة ,من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي فوجود صحافة حرة ، وحضور جمعيات ونقابات ومنظمات فاعلة يشكل جبهة مطلبية واسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة . وتلعب الدولة دورا أساسيا في هذا المجال فهي من شأنها إتباع سياسات تشجيع على التع ـــــايش و الاندماج و الملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة واحتكارها وسيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات مهمتها مباركة القرارات الحكومية .[1]

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها ولمرات عديدة لتغيير الوضع القائم وإرساء قواعد حكم ديمقراطي بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات وما تقدمه من

[1] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 146.

تقارير حول حالة الاستقرار السياسي و العمل على دفع السلطة نحو تبني استراتجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن و الاستقرار.[1]

إن الجزائر وكما يقول "هانسبيترهاتيس" لا تمتلك أي إستراتيجية للتفاعل التعاون بين المجتمع المدني و السلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي .وهذا ما يتأكد في ظل عدم أو تحس على صعيد قوانين الجمعيات و النقابات لان تطورها يسعى المزيد من المطالب ومزيد من التهافت نحو الديمقراطية .و أيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة وهيمنتها على الساحة وعدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن و الدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ و في السياسات و الإجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي الاستبدادي لأجل تحقيق غايات وأهداف كما يقول"حسنين توفيق ابراهيم" تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة.

وفي الأخير يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي نظرا لطبيعة السلطة وسياستها من جهة ، ونظرا لهشاشة بنيته التنظيمية وعدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء الثقافة المدنية و تفعيلها وفرضها على النظام السياسي

المبحث الثاني : عوائق المجتمع المدني

يثير موضوع المجتمع المدني في الجزائر العديد من القضايا و التساؤلات على صعيد المجتمع المدني ، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في المجالات العديدة ، ولذلك تم وضع في هذا المبحث آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر وهذا بطبيعة الحال انطلاقا من العوائق التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر في سياق التطورات الحاصلة على الساحة الدولية و الإقليمية ولهذا بتوجب وضع جملة من الآليات لتكريس التنمية السياسية في الجزائر لما يلعبه هذا الأخير من أدوار مهمة في العملية التنموية وعامل أساسي في التغيير الديمقراطي و السؤال المطروح:ماهي معيقات المجتمع المدني في الجزائر ؟ماهي الآليات الكفيلة التي تمكنه من تحقيق فعاليته؟

[1] عمران الرشق، هوية الأقليات بين الدولة و المجتمع المدني ،
<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22article07.htm>

إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية واعتماد كل منهما على الأخر كسبب ونتيجة ، فانه من المهم التطرق إلى ما ينطوي عليه المجتمع المدني في الجزائر من معوقات تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة (السياسية ، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية).

المطلب الأول: عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري

مازال التطلع إلى المجتمع المدني كمجتمع أكثر مساواة و أكثر مشاركة تمثيلية وعدالة و التوق إلى مجتمع أقل اغترابا ، والمجتمع المدني تعبير عن الحكم ذاته إلي لا يريد أن يسمى اشتراكية ولا ليبرالية ولا ديمقراطية راديكالية ، ولا غيرها من التسميات التي اهتزت في العقد الأخير ، وذلك بالبحث عن ايجابياتها جميعا انطلاقا من العوائق التي وقفت في تطور ذلك المجتمع المدني .[1]

أولا العوائق القانونية و السياسية:

إن المجتمع المدني لن تحقق فاعليّته إلا في إطار قانوني ملائم، فالقيود القانونية هي أهم معوق لنشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات و إمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في التنمية السياسية. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية.

ظلت الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب. فهناك خنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير . أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة ، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي .البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا ، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا ، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه

عندما نعالج مسألة اجملتمع المدني إنطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار اجملتمع في كليته تتكشف إذ ذاك العوائق التي تعرقل بروز اجملتمع المدني ، ويتمثل ذلك في عدة مؤشرات منها : أن

[1] عزمي بشارة ، مرجع سابق، ص 32.

الدولة في مجتمعنا لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات بأنواعها ، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة ، كما أن النظام السياسي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة والى الفلسفة الديمقراطي كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة واجملتمع[1] .كذلك يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية اجملتمع المدني في الجزائر.

بالإضافة إلى اعتبار أن إحدى أزمات اجملتمع المدني تنبع من القيود القانونية والدستورية التي تفرضها

الدولة على تنظيماته ، فهناك أيضا عوائق وقيود أخرى تتمثل في العوائق السياسية وغياب الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة ، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية ، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد اجملتمع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بها، فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي ، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية ، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم .

لذلك فان النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات اجملتمع المدني والعكس هو الصحيح ، إذ انه في ظل فقدان الحرية وبالتالي تقييد النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا في تقلص مؤسسات اجملتمع المدني ، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية.. الخ.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر ، ظاهرة تملك الدولة للنسيج الاجتماعي ، فقد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة اجملتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها ،وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق، ص219.

للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات . وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من اجملتمع.[1]

ثانيا:العوائق الثقافية و الاجتماعية :

لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من اعتبار البنية الثقافية السائدة في الجزائر هي سبب رئيسي من الأسباب المعيقة للمجتمع المدني ، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود اجملتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات .ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية .وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في"تدهور قيم العمل، والأداء،والفاعلية ،والكفاءة.. الخ" ،وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مدني فعال. لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي –الثقافي الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز اجملتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط ، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية ، ذلك أن اجملتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات : مهنية، مهارية وعقيدية .

وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح ، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول على السلطة ودوران النخبات ، وأسس توزيع القوة في اجملتمع ، إضافة إلى تأسيس الصراع .

لا يوجد شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية عموما والتنمية السياسية خصوصا مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة واجملتمع، وذلك يعود في جزء منه إلى نمط الثقافة السائد، الذي لا يسمح بخلق وعى وبخلق استقلال وظيفي، بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية .[2]

المطلب الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني في الجزائر

---

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 163.

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق ، ص 165.

إن وجود مؤسسات إن وجود مؤسسات المجتمع المدني يخضع لقواعد واليات خاصة بها ، وتنميتها أو جعلها فعالة ومؤثرة اجتماعيا وسياسيا، يتطلب آليات لابد من توافرها ، أي أن تنمية المجتمع المدني إنما يراد بها إما عرض مجموعة الفروض التي يجب توافرها لإيجاد مجتمع مدني ، وإما توصيف عدة آليات أو ميكانزمات كي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته وعلى هذا سوف تناول بالوصف آليات رئيسية لتفعيل المجتمع المدني.[1]

1ـ آليات قانونية ـ سياسية

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

ـ وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

ـ أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.

ـ ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني(طبقا للقواعد الدستورية.)

ـ حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.

ـ أن يحول الدستور القانون دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الـدستور أو إعلانات الطوارئ أو القوانين الاستثنائية أو التهديد بها.

ـ توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة .وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

2ـ آليات اقتصادية ـ اجتماعية :

يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني، فحتى الآن ينسب المجتمع المدني إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنفة بشكل متقدم، أي أن المجتمع المدني هو مجتمع متقدم صناعيا. وعلى الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقب السياسي

[1] ثامر كامل ، الجتمع المدني و التنشئة السياسية ، دراسة في الإصلاح و التحديث في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2010،ص 79.

أن نظم الديمقراطية المتعارف عليها، قد نشأت في تلك الأقطار التي نجحت قبل غيرها، في السيطرة على العملية الحضارية والتقنية والعملية الإنتاجية ، أو بكلمة مختصرة على الحداثة. [1]

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابة غير رسمي على أداء الحكومة، بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.[2]

فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحويل النظام السياسي باتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول مثل :رفع مستوى الدخل، ورفع معدلات التعليم وتوافر طبقة وسطى كبيرة، مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية .

3ـ آليات ثقافية :

ان المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة ، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين مع احترام حقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير والتغيير، وان لايقتصر الأمر على مجرد المعرفة يمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها. وتشير بعض الكتابات إلى كل هذه العناصر تحت اسم الثقافة المدنية(CIVIC CULTURE

وبمعنى أخر لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني إن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسات الديمقراطية ومبادئها.[3]

لكن المجتمع خصوصيته تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده، وهذه الثقافة التي تطورت بفضل جملة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عن الميراث التاريخي والحضاري والتركيب الاجتماعي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة ، مما جعل الكثير من الكتاب يستندون في

---

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 269.

[2] عمار علي حسن"، لديمقراطية والتنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي "تم تصفح الموقع في 2016/03/30.
http://www.ohram.org.egLArchive/2003/7/11//FILEY.HTM

[3] مصطفى كامل السيد ، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ، ورقة مقدمة الى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1992، ص 658.

دراستهم للديمقراطية إلى نسق القيم السائدة في المجتمع وحددت الثقافة السياسية "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار إن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء.[1]

إذ إن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية ترتبط بنظام القيم، ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية. من جهة ثانية يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة ثانية، لان المؤسسات تنشا في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم، إلا إذا تلاءمت مع عقلية الإفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط . وبعبارة أخرى فان المجتمعات التي توجد فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور، بوسع المؤسسة إن تمثل القطاع الأكبر تطورا في المجتمع وان تؤثر في القطاعات الأخرى الأقل تطورا.

وفي ضوء ماتشكله الثقافة من أهمية للمجتمع المدني، نحاول البحث في العلاقة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني، انطلاقا من الفرضية التي تفيد بان "محدودية الثقافة السياسية يعتبر عائقا رئيسيا من العوائق المعطلة لتطور المجتمع المدني".

الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة وهي تتحكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير ومهم في العمل السياسي.إذ تنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تحدد سلوكات الأفراد. وتتضمن التبادلات السياسية المقومات التالية.[2]

_التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده وقيمه وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق أيضا بنظرة

الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي ، وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها.

_التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها، وفي ربطه بين وضعه الاجتماعي_الاقتصادي وأرائه ومواقفه السياسية.

---

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق، ص 224.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص 226.

تتحدد إذا علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة ، على ضوء الثقافة السياسية السائد، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة او المساهمة وثقافة التعبئة أو الخضوع. ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية، ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرا عنها، فيفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة.

فالوعي الديمقراطي في الجزائر بحاجة إلى ثقافة سياسية مشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية ، التي تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ، وتدفعها للتخلي عن ثقافة الخضوع، التي أعاقت تطورها في الفترات السابقة، ولعبت عدة ظروف في تشكلها وتنميتها والاعتماد على التفعيل الثقافي بهدف تحقيق المنظومة الذهنية الجماعية المساعدة على تحقيق إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية في كل البن ى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان حجم المشاركة المجتمعية الفاعلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في الفضاء الاجتماعي يمثل احد المتغيرات الأساسية في تحول الوعي الديمقراطي.

ويمكن إن تستخدم الثقافة في ترسيخ دعائم القوى القومية، عن طريق ما يمكن إن تمارسه من دور في تغيير أنماط المشاركة السياسية للجماهير، وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسي ومن ثم التأثير في نتائج عملياته المختلفة التي تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات.[1]

بعبارة أخرى من غير الممكن للديمقراطية_كأساس للتنمية السياسية إن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا بظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة،و لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي إن تكون فاعلة في سياق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك.

على هذا فان نموذج الثقافة السياسية الملائم لتطوير المجتمع المدني، هو النموذج الذي يركز على إمكانية التنافس السلمي بين القوى السياسية، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القـــرار، ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد. وكل ذلك يلعب دورا مهما في تشكيل المعتقدات السياسية السليمة لدى الأفراد.مما ساعد على تحقيق التنمية السياسية.

[1] معراجي أمين ، رجع سابق ، ص 148.

في الجزائر فقط كانت القيادة السياسية واعية دائما أنها تقوم بدور ثوري، وأنها تقوم بهذا الدور انطلاقا من القمة أو باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، ولهذا فان التصور الذي ساد حول المشاركة السياسية، والاجتماعية كان اقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة من حيث هو مبدأ سياسي ومن حيث هو إجراء نظامي وجوهر للتنمية السياسية للمجتمع، ولقد عرف التاريخ الجزائري الحديث صراعات عميقة لاحتقار السلطة والشرعية.

والجزائر على الرغم من تطور آليات للحراك الديمقراطي، تفتقر إلى الثوابت والمراجع التاريخية والثقافية ، وتتعايش فيها مجموعات من دون تمازج فعلي,ويأتي خطاب الدولة ليسد هذه الثغرة في التاريخ الجزائري .[1]

بناء على كل المعطيات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بفعالية اجملتمع المدني في الجزائر، وحدود النشاط الممارس من طرف التنظيمات المختلفة المشكلة له ، ومدى مساهمة هذه التنظيمات على اختلاف طبيعتها وبنائها التنظيمي وآليات عملها ومستويات تأثيرها ، فإن تقييم مدى مساهمتها في عملية التنظيمات التي اصطدمت بواقع سياسي / أمني خطير ،وسياسات فرضتها السلطة على اجملتمع في إطار معالجتها لمختلف الأزمات التنموية ، تميزت بالإقصاء العلني المباشر لجميع القوى الفاعلة من منظمات حقوقية ، مهنية ،نقابية ، إعلامية... الخ. باستعمال وسائل عديدة كالاحتواء أو التوظيف السياسي ،والانفراد في رسم السياسات العامة والخطط التنموية

إن هذا الواقع سمح بالتأكيد بالحد من فعالية اجملتمع المدني المطلوبة ومن كبح آليات عمل مختلف المنظمات ، وبالتالي تقويض مستوى الدور الذي تلعبه في التنمية السياسية، التي لم تخرج عن إطار ما سمح به النظام السياسي في تلك المرحلة. وفي إطار عملية التقييم تبرز الملاحظات التالية:

1ــ تعتبر القوانين والتشريعات من أهم معوقات اجملتمع المدني التي تحد من حركة المــؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب ، وكذا تحد من إسهامها المباشر في عملية التنمية السياسية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام الدولة القانونية .

[1] ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص 83.

2- *غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات اجملتمع املدني نفسها كثيرا ما يضر بفاعليتها ويفقدها* المصداقية ، وبالتالي القدرة على إحداث أي شكل من أشكال التحديث السياسي. إلى الفشل.

3ــ إن عدم وضوح أهداف بعض مؤسسات اجملتمع المدني ومجال عملها يجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهي الأمر بها المطالب المتكررة في صيانة حقوق الإنسان وتمكين المواطن من المشاركة السياسية وكذلك الضغط باتجاه التحول الديمقراطي على قاعدة قانون انتخابي ديمقراطي عصري والإصرار على ضرورة استكمال مسيرة الانتخابات كآلية ديمقراطية ضرورية على المستويين القانوني والوطني . تؤكد أن منظمات اجملتمع المدني لعبت دورا مقبولا في تحقيق نوع من التنمية السياسية بتجسيد تلك المطالب على أرضية الواقع

4- إن تفعيل دور الرقابة على أداء السلطة والدفع باتجاه تشخيص الثغرات والفجوات والقيام بطرح رؤى متميزة من منظور اجملتمع المدني تدفع صناع القرار في السلطة للأخذ بها بعين الاعتبار وإدماجها في برامجها وخططها التنموية، وهذا دليل آخر على الأهمية التي يمتلكها اجملتمع المدني في الجزائر.

5ــ تخوف السلطة من نشاط مؤسسات اجملتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها.

في الأخير ينبغي التأكيد على أن مؤسسات اجملتمع المدني تتمكن من أداء دورها كاملا في الإسهام في الإصلاح السياسي وتحقيق التحديث والتنمية السياسيين برفع القيود عنها ، وتدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة الدولة وتدخلها . فعملية التنمية السياسية تعتبر مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات ومؤسسات اجملتمع المدني على السواء[1].

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا الفصل الخاص بمساهمة اجملتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر ، في النقاط التالية:

ــ لعبت منظمات اجملتمع المدني في الجزائر رغم ضعفها و تبعيتها للسلطة دورا بناءا و إيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية و المشاركة السياسية و حقوق الإنسان و إرساء قواعد الاستقرار

[1] هشام عبد الكريم ، المرجع السابق، ص 170.

السياسي بما يحقق مستوى من التنمية السياسية . فالإطار العام يشير إلى أن دور اجملتمع المدني كان هاما في إرساء قواعد الديمقراطية في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي)(فكرا و ممارسة) .

ــ مثلت مؤسسات اجملتمع المدني أفضل السبل للدفع إلى المشاركة السياسية و تفعيلها ، بدفع الأفراد و اجملموعات إلى المشاركة الواعية ، ودفع النظام السياسي إلى فتح السبل) القانونية –السياسية (الكفيلة بذلك، فالمشاركة تكون أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفا إلى تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية داخلية ، فالتطور في طبيعة البنية الأساسية للمجتمع المدني أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

يمكن ملاحظة وجود مجموعة من العوائق) القانونية ، السياسية ، الثقافية / الاجتماعية (تحد من فاعلية منظمات اجملتمع المدني في الجزائر ، وقد حددت الدراسة مجموعة من الأطر) القانونية /السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية / الاقتصادية (كمتطلبات أساسية لتدعيمه . حيث تم التأكيد على أنه بإمكان منظمات اجملتمع المدني أن تقوم بدورها كاملا و كفاعل حقيقي في عملية التنمية السياسية برفع تلك القيود و تدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة السلطة .

خاتمـــــة

خاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة من خلال مختلف مراحلها إلى الفهم وتحليل الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ودرجة تأثيره على عملية التنمية السياسية في الجزائر ,لما لهذا المفهوم من أهمية كآلية قوة ودفع جديدة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة ,فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية و الرفع من مستوى المشاركة الفرد في السياسات العامة ,وتحقيق ديمقراطية المشاركة ,مفهوم المجتمع المدني "يكتسب بعدا مهما في الحياة السياسية بوجه عام وعملية التنمية السياسية بوجه خاص ,من خلال الأدوار و الوظائف التي يؤديها .

وانطلقت دراستنا من خلال التحديد المفاهيمي و النظري للمفهومين "المجتمع المدني "و" التنمية السياسية "، حيث تم تتبع الصيرورة التاريخية وتحليلها في البيئة الغربية و التي عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة إعطاء تعريف مناسب للمفهوم وتحديد دلالاته، وتحديد أهم المداخل النظرية المفسرة بالنسبة لقضية التنمية السياسية ، أما بالنسبة للمجتمع المدني فقد اكتسب أهمية بارزة في ضوء التغيرات و التحولات الجديدة في المفاهيم و الممارسة ، حيث برز له دور في بناء وترسيخ قيم الديمقراطية ، وبات يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولاعبا أساسيا في عملية بناء وتكوين الجمعيات.

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى أهم النتائج:

ـــــ تميز المجتمع المدني في الجزائر بالجمود المؤسسي,أي انحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها وهذا لم يجعلها تتصف بالمرونة اللازمة للتمكن من أداء دورها تفاعل في عملية التنمية السياسية .

- افتقاد الكثير من منظمات المجتمع المدني من الديمقراطية الداخلية ، هذا ما يسمح بحدوث انشقاقات وصراعات داخلية وهذا ما يضعف فاعليتها ويحد من قدرتها وتقليص من مصداقيتها .

- إن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية هي علاقة تداخل وترابط ، فالمجتمع المـــــــدني ينتعش و يستقل في إطار الديمقراطية واستقرارها ، ونظرا لهشاشة المجتمـــع المدني في الجزائر، لـــم يدفع الى عملية التحول الديمقراطي بشكل كبير، في ظل القيود والضغوطات التي فرضت على المجتمع المدني .

- يبني المجتمع المدني مجموعة من المحددات تكون القاعدة في عمله التنموي وهي على اختلافها تحدد في الديمقراطية، فالمشاركة السياسية، التنشئة السياسية، والتي بدونها يصبح المجتمع شعارات ,وفشل المجتمع المدني بدوره الفاعل راجع إلى الطبيعة السياسية للمجتمع و المتجسدة في معوقاته السياسية و الاقتصادية و الثقافية .....

- ما يمكنه القول في مسألة تأثير المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية ومداها مرتبط بالأساس في مدى مواءمة البيئات القانونية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المدني ,بمعنى أن هاته البيئات هي التي تنشط في ظلها المجتمع المدني وتكون محفزا للقيام بأدواره,أما بالنسبة للجزائر فقد كانت تلك البيئات عائقا في حركية المجتمع المدني وهذا ما انعكس على أدواره التي اتسمت بالمحدودية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الرسمية :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09 ، الصادر في 01مارس 1989.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 89ــ 11،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي،الجريدة الرسمية ، رقم 27بتاريخ 05 جويلية 1989.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل ، قانون رقم 09ــ 31 المؤرخ(في 17جمادى الأولى عام 1411ه الموافق ل04 ديسمبر 1990)، المتعلق بالجمعيات .

4- قانون رقم 90ــ 07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام الجريدة الرسمية ، عدد 14 ليوم 04 أفريل 1990.

ثانيا:الكتب:

1 - أمين بلال زين الدين ، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية ،دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2004.

2- الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، منشورات الزمن الرباط،2006.

3ــ احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000.

4- احمد الوهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2000.

5- بشارة عزمي ، المجتمع المدني "دراسة نقدية "،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت . 2012

6- داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2002.

7- هشام محمود الاقداحي ، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ، مؤسسات شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2009.

8- هيجتون ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان الاردن،2001.

9- حسين حسن احمد ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني ، دار الثقافة لنشر ، القاهرة 2000.

10- يحي وناس ، المجتمع المدني وحماية البيئة : دور منظمات غير حكومية والنقابات ، دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر ،

11- ياسر صالح ، المجتمع المدني والديمقراطية ،منشورات طريق الشعب ،بغداد،2005.

12- مصطفى كامل السيد ، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1992.

13- محمد احمد نايف الكعش ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(الاردن ،1999 ،2005)، دار الحامد ،2014.

14- محمد نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دار القارئ العربي ،القاهرة، مصر،1981.

15- محمود بوضياف ، الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر،دار المجد للنشـــر و التوزيع،الجزائر، 2010.

16- نور الدين زمام ، القوى السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.

17- سعيد بن سعيد علوي وآخرون ، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1992.

18-سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري ، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 1993.

19- سمير خطاب ،التنشئة السياسية و القيم، ايتراك للطباعة والنشر التوزيع ،جامعة المنوفية ،2004.

20-عمار بوحوش،ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي ،طرق اعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 4، 2007.

21 - عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي :الابعاد المعرفية والمنهجية الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ،2002.

22ـ عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في في الاجتماع السياسي ـ البنية و الأهداف ،الجزء الثاني،مصر ،دار المعرفة الجامعية ، 2002.

23 - قوي بوحنية وآخرون ، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2015.

24ـ تامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنشئة السياسية ، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2010.

25- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،اتحاد كتاب العرب،دمشق،1997.

26ـ تامر الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي ،عمان ،الاردن 2004

27- غازي لصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع المغربي ، مركز دراسات الغد العربي ، غزة فلسطين ، 2004.

ثالثا: المجلات و الدوريات و الجرائد:

1ـ باللغة العربية:

1- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المجتمع المدني في الجزائر ،المستقبل العربي ، العدد 259، ديسمبر 2000.

2- طاهر بلعيور ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العـــــــــلوم الاجتماعيـــــة والإنسانية، 15جامعة جيجل 2006.

3- ليندة نصيب ، المجتمع المدني و الواقع و التحديات، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد15، 2006.

4- مشري مرسي،المجتمع المدني في الجزائر ،دراسة في آليات تفعيله، ورقة مقدمة في الملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ،واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة الشلف،20 أوت 2008.

5- عبد الكريم حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث ، الكويت ، مارس 1999.

6- عثمان حادي ، التجربة الديمقراطية و مسألة التعددية الحزبية في الجزائر، محاضرة مقدمة لطلبة الماستر السنة الأولى،"دراسات مغاربية" مقياس الأحزاب السياسية في المغرب العربي ، جامعة سعيدة، 2014ـــــــ 2015.

7 – عبد النور ناجي ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر "دراسة الأحزاب السياسية" ، مجلة المفكر ، العدد 3، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8 – صونية العيدي ، المجتمع المدني .... المواطنة والديمقراطية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008.

9 – صالح بلحاج ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات ، محاضرة ، جامعة الجزائر.

10- صالح زياني ، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، ديسمبر ، 2007.

11- رياض حمدوش ، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق ، بدون مكان النشر ، 2009.

2ـ باللغات الأجنبية:

1-*C Benoit¸Les acteur de la société civile ¸journal du Barreau du* Québec¸vol 1¸31/n°18/Nov·1999·

2-Djamel aissami¸Historique et évolution du mouvement associatif en Algérie· www·ama·ass·dz·23/05/2006·

رابعا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1- امين معراجي ، دور المجتمع المدني في احداث عملية التنمية السياسية في الجزائر 2004 ، 2014، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، 2014 ، 2015

2- جهيدة شاوش اخوان ،واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر- بسكرة ،2014- 2015.

3 - هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2006.

4- ليلى عمارة ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 ، 2013.

5- منى هرموش ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2009-2010.

6- محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية،جامعة بسكرة،2011- 2012.

7 - محمد بوليفة، دور المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012 ،2013.

8- نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009، 2010.

9- سمية اوشن ، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي حالة الجزائر ، شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة جامعة باتنة ،2009، 2010.

10- عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب، رسالة شهادة دكتوراه علوم اجتماعية ، 2010- 2011.

11- عائشة عباش ، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي "تونس " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ،2007 ، 2008.

12- غنية ابرير ، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2009، 2010.

13- غسان سعيدعيسى يوسف ، اثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة نابلس ـــــــ فلسطين ، 2009.

خامسا:الوثائق الالكترونية:

1 يوسف مكي ،"دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الاصلاح"
<http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601>

2ـــ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، منظمات المجتمع المدني النشأة ،الآليات و أدوات العمل وتحقيق الاهداف، ملتقى المرأة للبحوث و التدريب،اليمن ، مدينة تعز.

http:// www.ahewar.org/debat/show.art .asp?aid:179782 .

3 ـــ عمران الرشيق، هوية الأقليات بين الدولة و المجتمع المدني

http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22article07.htm

4ـــ عمار علي حسن ، الديمقراطية و التنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي ، ثم تصفح الموقع في 2016/03/30.

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK107.HTM>

فهرس

الصفحة

مقدمـــــــــــــــة ..... .أ

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهيـــــــد:.....8

المبحث الأول:ماهية المجتمع المدني..... 9

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني.....09ــ 16

المطلب الثاني :تعريف المجتمع المدني .....17 -18

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني .....19 -22

المبحث الثاني:ماهية المجتمع المدني..... 23

المطلب الأول:مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.....23 -27

المطلب الثاني:علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات.....27- 29

المطلب الثالث:تعريف التنمية السياسية.....30-31

المطلب الرابع:مداخل و نظريات التنمية السياسية.....31-35

الفصل الثاني :تشكل المجتمع المدني في الجزائر

تمهيـــــــــد:..... 37

المبحث الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر..... 38

المطلب الأول:المجتمع المدني ابان الفترة الاستعمارية .....38 - 40

المطلب الثاني:المجتمع المدني في فترة الأحادية ..... 40 -41

المطلب الثالث:المجتمع المدني في فترة التعددية..... 41- 43

المبحث الثاني :هيكلة المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر..... 43

المطلب الأول: الأحزاب السياسية..... ..... 44 - 45

المطلب الثاني : تنظيمات النقابية .... 45 – 46

المطلب الثالث:جمعيات المجتمع المدني 46- 49

المطلب الرابع:الاعلام.....49 -51

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية السياسية

تمهيد.....53

المبحث الأول:طبيعة تأثير المجتمع المدني في التنمية السياسية..... .....54.

المطلب الأول:المجتمع المدني و التنشئة السياسية..... .....54-57 .

المطلب الثاني :المجتمع المدني و المشاركة السياسية..... .....57 -60.

المطلب الثالث:المجتمع المدني و الديمقراطية..... ..... .61- 66

المطلب الرابع:..... .66ـ69.

المبحث الثاني:عوائق المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية و آليات تفعيله في الجزائر..... 69.

المطلب الأول:عوائق المجتمع المدني..... ..... 69-72.

المطلب الثاني:آليات تفعيل المجتمع المدني 72ـ76

المطلب الثالث:تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.....76 ـ79

خاتمـــــــــــــــــــة:.....81- 82

قائمة المراجع:..... .....84 -90

ملخص الدراسة:

توصلنا في دراستنا إلى أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر مرتبط بالتحـــــولات السيـــاسية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر، ولكن بقيت سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني تحول دون بروز مجتمع ديمقراطي يكرس قيم المواطنة و الحرية و المساواة و العدل الاجتماعي فلم تكن له وظيفة دفاعية بقدر ما كان من صنع النظام السياسي يستعمله في الأوقات الحرجة.

كما درسنا أهم المعوقات للمجتمع المدني التي تمنعه من ممارسة دوره السياسي و التأثير في قرارات النظام السياسي، وذلك نتيجة تدخل القوى الخارجية وكذلك القيود المفروضة من جانب النظـــام السياسي، وغياب قيم الحريات و الحوار، وعدم كفاءة الأشخاص القائمين بهذا العمل....

وفي ضـــوء هـــذا فان المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطـــوير آليـــات الحـــركة و الاتجاه نحو وضع صيغة جديدة توفر المشاركة في عملية التنمية السياسية ، خـــاصة في ظل المشـــاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها الجزائر ، يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بمستوى المهام التي تنتظرها.

Absract :

In our study ¸ we reached that the meaning of civil society in Algeria. Is related to the social and political changes that this country witnessed . in this case .the authority dominates the association of the civil society and This prevented bing domecratic society that deveotes equality ¸social justice ¸free dom and nationalyation´s principales.

Moreover ¸ in this study we tackled the main obsetacles of the civil socitiety that stand ¸On cl oing its role inffecting on the political system´s decissions because of the forieng interference, And disqualified individuels who stand on this work .

Therefore ,in the light of this ,the quest from the civil society ´s associations is seecking and developing mécanisme to provide political participation in the political development especially inside the économique and social problems that Algeria is passing this , these association should be in high level .